جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع التحليل الاقتصادي

الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات

من اعداد الطالب:

مقران عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:

بلمير بلخسن

لجنة المناقشة

- الأستاذ: بلوكيل رمضان...............................رئيسا.
- الأستاذ: بلمير بلحسن...............................مقررا.
- الأستاذة: العسكري أنيسة...........................عضوا.
- الأستاذة: صديقي مليكة.............................عضوا.
- الأستاذة: الجوزي جميلة...............................عضوا.

2012−2011

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى

أستاذي الفاضل الدكتور: بلحسن بلمير، على ما قدمه لي من نصح

وتوجيه خلال إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في انجاز هذا

العمل.

عبد الكريم

إهداء

إلى روح جدي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

إلى الوالدين العزيزين.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء.

أهدى هذا العمل المتواضع.

عبد الكريم

المقدمة العامة

مقدمة:

لقد عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية، بداية من الأزمة العالمية في سنة 1929 إلى الأزمة المالية العالمية 2007، كما عرف الكثير من الإختلالات كالكساد، البطالة والتضخم، وارتفاع المديونية، وتدهور موازين المدفوعات وغيرها من المشاكل التي أدت إلى ظهور عدة نظريات وأفكار اقتصادية متتابعة، عملت على إيجاد حلول لها وطرق لعلاجها، وتستمد هذه الحلول أفكارها من عدة مدارس اقتصادية ظهرت متعاقبة في محاولات لإخراج العالم من بؤرة الأزمات التي عاشها وأنهكته.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية حديثة الاستقلال لم تكن بعيدة عن هذه المشاكل، فقد تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال وانتهجت أسلوب التخطيط كوسيلة للتنمية، لكنها لم تستطع الوصول إلى الأهداف المنشودة، ليعرف اقتصادها آنذاك عدة مشاكل كضعف معدل النمو وارتفاع المديونية، تدهور ميزان المدفوعات خاصة بعد تدهور أسعار النفط منذ سنة 1986، مما دفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للتفاوض حول إمكانية مساعدتها على الانطلاق في عمليات الإصلاح الاقتصادي.

وقد انتهت المفاوضات بين الجزائر وهذه المؤسسات بعقد مجموعة من الاتفاقات غطت الفترة 1989-1998 ، تضمنت جملة من الإجراءات والتدابير تستهدف أساسا توازن ميزان المدفوعات وإعادة الاستقرار للاقتصاد ودفعه لتحقيق مستويات أعلى من النمو، كل هذا كان في إطار برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي.

بعد الخروج من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهت سنة 1998 دخلت الجزائر مرحلة جديدة عرفت بمرحلة التنمية عن طريق المشاريع الكبرى والمقصود بها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،وبرنامج دعم النمو 2005-2009.

المقدمة العامة

I. إشكالية البحث:

وللإلمام بالموضوع أكثر سنحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري؟

إن هذا السؤال المحوري يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو ميزان المدفوعات؟ وماهية أسباب اختلاله؟ وكيف يمكن معالجته؟
- ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية ؟
- ماهية الإجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار الإصلاحات ؟
- كيف تطور ميزان المدفوعات الجزائري إثناء مرحلة الإصلاحات وبعدها؟

II. فرضيات البحث:

تتركز فرضيات هذا البحث على ما يلي:

- لابد من القيام بالإصلاحات لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- وضعية ميزان المدفوعات تتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية.
- الإصلاحات الاقتصادية عن طريق تحرير التجارة الخارجية تساعد في ميزان المدفوعات.

III. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من :

- الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات و خلال التسعينات وما قامت به من إصلاحات.
- التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

IV. الدراسات السابقة.

لقد تعددت البحوث المتناولة لمواضيع الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على مختلف الجوانب الاقتصادية كالشغل والبطالة ،التضخم ،وكذلك دورها في معالجة ميزان المدفوعات ، وبما أننا لا نستطيع ذكر كل البحوث السابقة فإننا نكتفي بالتطرق إلى البعض منها :

- ❖ عمروش الشريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،2005 .

وقد توصل من خلال دراسته إلى انه لا يمكن معالجة ميزان المدفوعات جميع الدول بنفس الطريقة حيث ان سياسة تخفيض العملة الوطنية لا تقضي على عجز ميزان مدفوعات معظم الدول النامية وذلك لعدم توفر الشروط اللازمة.

-إن الإختلالات التي شهدتها الجزائر على مستوى التوازنات الخارجية راجعة إلى اعتمادها على صادرات منتوج واحد وهو المحروقات.

- ❖ العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة1990–2000 ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2002/2001.

ووصلت الدراسة إلى ما يلي:

- سياسة تخفيض العملة لم يكن لها اثر على الواردات.
- سياسة تحرير التجارة الخارجية لم تساهم في رفع الصادرات خارج المحروقات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من شانه أن يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

- ❖ كبير سمية، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الاصلاحلات ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2002/2001.

ووصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بعدة عوامل خارجية أهمها :

- تغير سعر صرف الدولار مقابل العملات التي تتعامل بها الجزائر في اغلب عقود صادراتها.
- تغير الأسعار العالمية للمحروقات.

V. أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية ميزان المدفوعات وهم السياسات المؤثرة عليه.
- إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات .
- إبراز دور صندوق النقد الدولي في تمويل الإصلاحات.
- إبراز مدي نجاح الإصلاحات في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

VI. حدود الدراسة: تمتد حدود هذه الدراسة من سنة 1989 إلى غاية 1998 أي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الفعلية.

- كما نتطرق لوضعية ميزان المدفوعات بعد مرحلة الإصلاح كتكملة للموضوع.

VII. دوافع اختيار الموضوع: هناك عدة مبررات موضوعية، وشخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، يمكن ان نذكر منها ما يلي:

- إن موضوع الإصلاحات الاقتصادية من أهم المواضيع التي شغلت ولازالت تشغل بال الحكومات والشعوب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
- أهمية ميزان المدفوعات بحد ذاته باعتباره من أهم المؤشرات المعبرة عن توازن الاقتصاد.
- اهتمامي الشخصي بالاقتصاد الجزائري ورغبتي في معرفة تطوراته.

VIII. منهج البحث: لمعالجة هذا الموضوع، اعتمدنا على المناهج التالية

- المنهج الوصفي في الفصل الأول عندما تطرقنا إلى ميزان المدفوعات.
- المنهج الوصفي التاريخي عند تناول الإصلاحات الاقتصادية في الفصل الثاني.
- المنهج الإحصائي والتحليلي عند دراسة تطورات ميزان المدفوعات و تحليل المؤشرات الاقتصادية في الفصل الثالث.

IX. خطة وهيكل البحث:

لتسهيل دراسة هذا الموضوع قسمناه إلى ثلاثة فصول نقدمها كما يلي:

نتناول في الفصل الأول ميزان المدفوعات من حيث المفهوم والمكونات الأساسية والأهمية وأسباب الاختلال وكيفية معالجته.

أما في الفصل الثاني نتعرف على مفهوم الإصلاحات وماهية أسبابها وأهدافها، ثم نتطرق إلى صندوق النقد الدولي من جانب الإصلاحات من خلال التعريف ببرامجه الإصلاح، كما نتناول من خلال المبحث الثالث في هذا الفصل الإصلاحات الأولية في الجزائر التي كانت كتمهيد للدخول في الإصلاحات المدعومة من المؤسسات الدولية العالمية .

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه تطورات ميزان المدفوعات أثناء الإصلاحات وبعدها، فتطرقنا إلى أهم الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الولي خلال التسعينيات والبرامج الإصلاحية المطبقة في الجزائر،كما تعرفنا على مرحلة ما بعد الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وما ميزها من تطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول

ميزان المدفوعات

مقدمة

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل، ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات ، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، ومن الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات.لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته.
هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة خاصة التي تعاني العجز، مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

وللوقوف على الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وطرق معالجته قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث :آليات التسوية في ميزان المدفوعات

المبحث الرابع: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الأول:ماهية ميزان المدفوعات.

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترّتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات .بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة.

وفي هذا المبحث سوف نقوم بتعريف ميزان المدفوعات والتطرق الى مكوناته .

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد بأنه بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1]

وينبغي آن يكون واضحا من التعاريف السابقة ما يلي[2]

أ– ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات آجلا آم عاجلا (آو حتى كانت بدون مقابل)، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.

ب– يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات...الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة، وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها,وذلك لخضوع هؤلاء الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة ,ولذلك فنشاطهم وثيق الصلة باقتصاد هذه الدولة عن غيرها من الدول.

[1] -عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص203

[2] د.محمود يونس, اقتصاديات دولية, الدار الجامعة.2000\99,ص

ج– الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول للتفرقة ما بين ما يعتبر دوليا، فيدرج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة.

د– لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، حيث تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها نهاية ديسمبر، أما في اليابان فتبدأ هذه الفترة مع بداية افريل لتنتهي أخر شهر مارس من العام القادم، وهناك بعض الدول تقيم موازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (ثلاثة أشهر مثلا) مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين احدهما مدين والأخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد[1] .أما عموديا فيقسم كما يلي:

1/ حساب العمليات الجارية:

هو من أهم مكونات ميزان المدفوعات و يضم كل من الميزان التجاري، ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

1-1/ الميزان التجاري:

يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد .ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية....الخ . بحيث تسجل الصادرات

[1] - عبد الرحمان يسري احمد،الاقتصاديات الدولية،الدار الجامعية ، الاسكندرية،2001 ، مرجع سابق ،ص204

في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري.

1-2/ ميزان الخدمات:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثل استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن .وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

1-3/حساب التحويلات من جانب واحد:

وتسجل فيه كل المعاملات الخاصة كالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية .في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة من الأجانب في الجانب الدائن .هذه التحويلات الأحادية الجانب لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسلة إليها .وتقسم هذه الهبات إلى قسمين:

- **تحويلات خاصة :**وتتمثّل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات .
- **تحويلات رسمية:** وتشمل المعاشات والمنح والتعويضات النقدية والعينية المقدمة من طرف الحكومات .

2/حساب راس المال:

يضم حساب راس المال جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال راس المال سواء كان أصول حقيقة أو مالية من دولة لأخرى، ويضم حسابين وهما كحساب راس المال طويل الأجل وحساب راس المال طويل الأجل.[1]

[1] -Brahim Guendouzi,Relation Economiques Internationales ,Elmaarifa,Alger,1998,p9

2-1/حساب راس المال طويل الأجل:

ويشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل أي المعاملات الرأسمالية التي تفوق مدتها السنة معبرا عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس ونجد في هذا الحساب:[1]

- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج.
- عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل.
- عمليات الاقتراض طويل الأجل.
- عمليات الإقراض طويل الأجل.
- شراء عقارات في الخارج أو بيعها.
- حصة الدولة في المنضمات الدولية وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءة الاختراع.

2-2/حساب راس المال قصير الأجل:

ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال المحولة من أوالى الخارج قصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن السنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب، وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكال كثيرة (عمولات ، ودائع بالبنوك، سندات حكومية قصيرة الأجل).[(2)]

3/حساب التسويات الرسمية:

3-1/ حساب صافي الاحتياطات الرسمية

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الإحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات وذلك بغاية إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز الفائض في ميزان المدفوعات.

[1] - عبد الرحمان يسري احمد،الاقتصاديات الدولية ، مرجع سابق،ص207

[2] -الفار إبراهيم، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية ، القاهرة،1991،ص86

يتحدد العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات عن طريق النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للعمليات الجارية والرأسمالية معا، فيتحقق العجز في ميزان المدفوعات حينما يكون الجانب المدين في ميزاني العمليات الجارية والرأسمالية اكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية.

تتم التسوية الحسابية لميزان المفرعات عن طريق تحركات الإحتياطات الدولية (الذهب النقدي لدى السلطات النقدية، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة وحصة البلد في المؤسسات الدولية) وذلك كما يلي:

أ- في حالة العجز :

- إما بتسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى إحتياطاتها من الصرف

- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز.

- أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي.

- أو بالاقتراض من بلد أخر أو من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي.

ب - في حالة الفائض:

- إما بزيادة إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة.

- تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي.

-أو بتسديد ديونها السابقة .

2-3/ حساب السهو والخطأ:

إن التسجيلات في الجانب المدين والدائن قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف ،ولهذا قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين والفرق بينهما يمثل القيمة

التي تسجل في حساب السهو والخطأ ،كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا[1] .والجدول رقم (1) يبين هيكل ميزان المدفوعات حسب الطبعة لصندوق النقد الدولي.

جدول رقم (1):تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي

	دائن	مدين
1-الحساب الجاري:		
أ-السلع والخدمات:		
-السلع.		
-الخدمات.		
-النقل.		
-الخدمات الحكومية		
-خدمات أخرى.		
ب-الدخل :		
-تعويضات العاملين		
-دخل الاستثمار.		
ج-تحويلات جارية		
2-الحساب الرأسمالي والمالي:		
أ-الحساب الرأسمالي:		
-تحويلات رأسمالية.		
-اكتتاب/التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة.		
ب-الحساب المالي:		
-صافي الاستثمار المباشر.		
-صافي استثمار المحفظة.		
-قروض وائتمانات تجارية.		
-استخدام وائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق		
ج-الاحتياطات:		
-الذهب النقدي.		
-حقوق السحب الخاصة		
-نقد أجنبي.		
-مستحقات أخرى.		

المصدر:دليل ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، الطبعة الخامسة، 1993، ص12

[1] -عادل احمد حشيش،أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1998،ص133

المطلب الثالث:أهمية ميزان المدفوعات.

لمعرفة الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، يجب تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها،وذلك بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذلك عمليات القيد فيه من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء.

1/الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات.

يؤدي ميزان المدفوعات مجموعة من الوظائف الاقتصادية نبرز أهمها فيما يلي:

– إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعند قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية آو تخفيض قيمة العملة آو زيادة العرض النقدي، قد يتسبب ذلك في تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدث على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية[1] .

– يبن درجة التشابك والترابط لاقتصاد الدولة المعنية باقتصاديات الدول الأخرى، بالإضافة انه يعطي المزيد من التفاصيل عن التطور والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية.

– يسمح بالتنبؤ بتطورات أسعار الصرف ومصادر النقد الأجنبي ،على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير،فإذا حقق ميزان مدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية

–يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية مثل فرض الرقابة على الصرف في حالة العجز في الميزان التجاري.

[1] - محمد سيد عابد،التجارة الدولية،الاشعاع الفنية،الاسكندرية،1999 ،ص279-280 .

– إن جل البيانات الواردة في ميزان المدفوعات هي أدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

– إن عدم التوازن آو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ قرارات تصحيحية للاقتصاد.

2/المدلول الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات عدة أرصدة رئيسية ولكل منها دلالة اقتصادية، تتمثل هذه الأرصدة فيما يلي:

2–1/الرصيد التجاري

الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة ارتباطها آو تبعيتها للخارج وكذلك درجة تنافسية صادراتها، كما يعبر هذا الرصيد عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

2–2/رصيد العمليات الجارية

وهو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات ويقيس التغير في صافي الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، في حالة تحقيق رصيد موجب هذا دليل على إن البلد له قدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يعني أن البلد في حاجة إلى تمويل.

2–3/رصيد رأس المال:

ويمثل الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للاستثمارات المباشرة ورؤوس الأموال الصافية والقروض والمسحوبات.

2–4/الرصيد الإجمالي.

هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية

وعرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهور قيمتها، بينما العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسن قيمتها.

3/مبدأ القيد في ميزان المدفوعات

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر السنة . وبالتالي فهو يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، ، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين، شكل اقتصادي وشكل نقدي مثلا :عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري صادرات أو واردات، وشكل نقدي يتمّثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمّثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

3–1/ فوائد استخدام القيد المزدوج :

إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت، يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي، وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول، سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى .بالإضافة إلى أّنه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر، كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة، ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.

4/أهم المؤشرات الممكن استخراجها من ميزان المدفوعات[1].

4-1/نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون

وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية لان الاحتياطي هو بمثابة هامش امن تلجا أليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية.

4-2/الطاقة الاستر ادية للاقتصاد

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$C_m=\frac{(X+F)-(D+P)}{B}$$

حيث : C_m : الطاقة الكلية للاستيراد.

X : حصيلة الصادرات.

F : حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض ،تحويلات).

D : خدمات الدين كمدفوعات,

P: تحويلات نحو الخارج.

B : متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$C_m=\frac{X-D}{B}+\frac{F-P}{B}$$

حيث : $\frac{X-D}{B}$ تعبر عن الطاقة الاسترادية الناتجة عن الفائض في حصيلة الصادرات.

$\frac{F-P}{B}$ تعبر عن الطاقة الاسترادية المعتمدة على القروض,

[1] - قدي عبد المجيد ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003،ص43-44

4-3/نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات

اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط فانه بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر العجز عن تسديد ديونه، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50% .

4-4/نسبة خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام

وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق، وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي.

4-5/تحليل البنية الاقتصادية

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد وتلك التي هو بحاجة إليها، كما يمكن إن يوضح هذا الميزان أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية :

$$PIB=CF+ABFF+DS+X-M$$

حيث : PIB :الناتج المحلي الخام

CF : الاستهلاك النهائي

ABFF : التراكم الخام للأصول الثابتة

DS: تغير المخزون

X : الصادرات

M:الواردات

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شانه أن يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن وذلك بالاعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية ميزان المدفوعات ورأينا أهميته وضرورة توازنه، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي.

المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعان من التوازنات وهما :التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي

1-1/التوازن المحاسبي:

إن منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفق قاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معادلة يكون فيها طرفان احدهما دائن والأخر مدين أي تنشا حقوق لطرف ويعني دائنية ومستحقات على الطرف الأخر وتعني مديونية، وهو ما يجعل ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية بالضرورة.[1]

إلا أن هذا المنطق لا يعني بالضرورة توازن مختلف حساباته، فقد يكون حساب العمليات الجارية آو حساب رأس المال غير متوازن، وهكذا إذا حدث عجز آو فائض في إحدى حساباته فلابد أن ينعكس ذلك على حساب أخر، فإذا حدث عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة قيمة الواردات عن الصادرات فلابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية تعد فائضا في حساب العمليات الرأسمالية.

1-2/ التوازن الاقتصادي

إن التوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة.بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإّنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ولمعرفة موقف ميزان المدفوعات من وجهة النظر الاقتصادية فإننا بحاجة لإضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات المسجلة في الميزان، ومن بين هذه المفاهيم :

- **مفهوم المعاملات التلقائية (المستقلة)[2]:**

ويقصد بها كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات

[1] -فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق ،الطبعة الاولى،عمان،2001،ص257
[2] عفيفي حاتم سامي ،دراسات في الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 1998 ،ص124

وتوجيهه في اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات ما يلي:

-جميع أنواع الصادرات والواردات

-التحويلات من جانب واحد

-حركات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل.

- **مفهوم المعاملات الرسمية**[1] .

ويطلق عليها معاملات التسوية التي تتضمن جميع بنود التسوية التي تتم أسفل الخط، وهي أيضا ذات طبيعة وفائية فهي لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان وإنما الغرض منها هو التسوية لما تتحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.

ومما سبق نعرف العجز في الميزان على انه يظهر لما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، أما الفائض فيحدث نتيجة تفوق المعاملات التلقائية الدائنة على المدينة.

المطلب الثاني: إختلال ميزان المدفوعات

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات و المدفوعات ، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، و يترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية ، و هذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول و تستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع و الخدمات الأجنبية و إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج[2]. كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم، و لا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة و مجهودات عمالها فحسب، بل من عملية استنزاف طاقاتها و خيرتها الإنتاجية كذلك[3]، و قد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، و يترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من

[1] - محمد سيد عابد،التجارة الدولية،الإشعاع الفنية،مرجع سابق،ص297

[2] نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988) ص 377

[3] الناشد محمد : التجارة الخارجية و الداخلية ، ماهيتها و تخطيطها (منشورات جامعة حلب 1988) ص 190

إمكاناتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة و انخفاض الطلب على العملة المحلية، و استمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية .

2-1/أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك نوعان من الإختلالات في ميزان المدفوعات منها المؤقت والدائم

2-1-1/ الاختلال المؤقت

إن العجز آو الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة لابد أن يختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته[1].

2-1-1-1/ الاختلال الموسمي

ويحدث في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها،حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم واحد قيمة الصادرات[2]، ويتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية لمعالجته، حيث تختفي الإختلالات الموسمية خلال السنة.

2-1-1-2/ الاختلال الطبيعي أو العارض

وهو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له.

2-1-1-3/ الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول بشكل دوري ومستمر، ففي حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي وزيادة إنتاج الدولة يؤدي إلى زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم ميزان مدفوعات ملائم، وفي حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية يحدث

[1] عادل احمد حشيش،أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مرجع سابق،ص142
[2] -محمد الناشد،التجارة الخارجية والداخلية:ماهيتها وتخطيطها،منشورات جامعة حلب،ص190

العكس نتيجة تقهقر الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالطبع تراجع ميزان المدفوعات، ومنه فان هذا الاختلال مؤقت مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية (1).

2-1-1-4/الاختلال المتصل بالأسعار

قد يرجع إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

2-1-1-5/ الاختلال الإتجاهي

ويظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.

2-1-2/ الاختلال الهيكلي

وهو الاختلال الذي يستمر لفترات طويلة ،ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي انه مرتبط ببنية الاقتصاد ويرجع أساسا إلى ضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي واعتماده على العالم الخارجي سواءا من خلال الإستراد للسلع والخدمات أو من خلال عدم قدرته على توفير ما يمكن إن يتم تصديره، وهو ما ينتج عنه عجز مستمر[2].

[1] - فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق ،الطبعة الاولى،مرجع سابق،ص263

[2] - نفس المرجع، ،ص263

المطلب الثالث:أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ومن أهمها نذكر ما يلي:

2-2-1/ التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا هاما في إحداث الإختلالات المعروفة في موازين مدفوعات الدول المتخلفة، ففي حالة ارتفاع أسعار الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن من وجهة نظر المستهلك الأجنبي وتصبح المتوجات الأجنبية رخيصة من وجهة نظر المستهلك الوطني، ومنه تزداد قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، والعكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2-2-2/ تغيرات مستوى الدخول المحلية والعالمية

من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات في بلد ما هي التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستوى الدخول في الدولة تتبعها زيادة في إنفاقها على الواردات، وبطريقة مشابهة عند ارتفاع الدخول في الدول الأخرى يؤدي إلى ارتفاع صادرات الدولة ذات معدلات الدخول الأقل.

2-2-3/ تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية

يتجلى اثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات من خلال حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية فان المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المتوجات الوطنية، وفي نفس الوقت تصبح المتوجات الأجنبية رخيصة من وجهة نظر المستهلك المحلي وبالتالي زيادة الطلب الوطني عليها ومنه زهيدة قيمة الواردات وتراجع ميزان المدفوعات، والعكس في حالة الموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

2-2-4/ تغير الأرصدة النقدية

تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركة المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، كما إن هروب الأموال إلى الخارج نتيجة الحروب أو عدم الاستقرار والآمان يؤدي إلى نقصان الأرصدة النقدية وهو ما يعرف بتحركات الأموال الساخنة.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا هناك بعض الأسباب الأقل تأثيرا على ميزان المدفوعات ومن أهمها :

- التغيرات في مستوى الحماية الجمركية
- تغير المستوى التكنولوجي
- التدخل الحكومي بسياسات اقتصادية نقدية أو مالية
- الظروف الطبيعية كالكوارث (الزلازل، الفيضانات...الخ)

المبحث الثالث:معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، وأهمها النظرية الكلاسيكية واعتمادها على تغيرات الأسعار، ثم النظرية الكينيزية التي تعتمد على تغيرات الدخل الوطني، وأخيرا التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن الخارجي

المطلب الأول: نظريات التوازن في ميزان المدفوعات

1/النظرية الكلاسيكية.

ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية على التغيرات في الأسعار، لان هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي، حيث ترى أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها إعادة التوازن، لكن النظرية تفترض توّفر ظروف أو شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.
- السوق تنافسي.
- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، وفي الدولة التي تعاني من عجز خارجي، يكون هناك خروج كميات من الذهب، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيا، وزيادة الطلب الأجنبي على صادراتها.

أما في حالة الدولة التي تعاني فائضا، فإن الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع في الأسعار الداخلية، تصبح معه الصادرات مرتفعة الثمن

نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي لانخفاض حجمها، وبالتالي تضييق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات.

والكثير يرى أن هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام، ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية وانخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية وزيادة الطلب عليها، وبالتالي إعادة التوازن، أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض فيؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها.
وتجدر الإشارة في الأخير أنّه حتى أسعار الفائدة لها دور أو تأثير في إعادة التوازن الخارجي، فإذا حدث عجز خارجي سيؤدي إلى تدهور سيولة القطاع البنكي الذي يقوم برفع أسعار الفائدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتدعيم الجانب الدائن، وبالعكس في حالة دولة الفائض التي يتميز قطاعها البنكي في سيولة كبيرة تدفعه إلى خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج بحثًا عن أسعار أعلى مما يؤدي لزيادة قيمة المدين في ميزان المدفوعات.[(1)]

2/النظرية الكينزية.

انطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي، والناتجة عن رصيد المعاملات الخارجية، ولكن قبل التطرق لهذه الآلية تجدر الإشارة لبعض المفاهيم ومن بينها الإنفاق النقدي لأنّه مرتبط بالدخل ويعتبران وجهان لعملة واحدة أحدهما يمثل الدفع والآخر القبض ويتأثران بالاختلال الخارجي، كما أن الإنفاق لمجموعة يوّلد الدخل لمجموعة أخرى ولهذا وجب تبيان عناصر الإنفاق المختلفة[2].

أ-الإنفاق على الاستهلاك الخاص :
يمثل القسم الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة، وهو يمثل ما يستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد.

ب-الإنفاق الوطني على الاستثمار الخاص : وهو كل ما تنفقه المشروعات الخاصة من أجل زيادة رأسمالها الخاص (مصانع، آلات، مخزون.....)

---

[1] - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص110

[2] –محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ص 122-123

ج-الإنفاق الحكومي :وهو الاستهلاك الجاري للهيئات العامة والمصالح الحكومية، أو يكون إنفاق بغرض زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة (مستشفيات، مدارس...إلخ) او كل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

د-الإنفاق الأجنبي: بما أ ن الاقتصاديات الدولية هي اقتصاديات منفتحة على الخارج، فبالإضافة إلى العناصر السابقة، يضاف لها كل ما ينفقه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولة من السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة جارية، وبالتالي يعتبر عنصر خارجي للإنفاق، لكن يقابله إنفاق محلي عن السلع الأجنبية في مقابل الواردات وبالتالي يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه وبين الإنفاق الوطني في الخارج، ويطلق عليه اصطلاحا" صافي الحسابات الخارجية "أو" صافي ميزان المدفوعات"، وهو العنصر الرابع وقد يكون سالبا أو موجبا.

ويجب أن نعرف أيضا أن النظرية تقوم على أن حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخول، حيث[1]:

-التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى تغيرات في حجم وقيمة الواردات، فيزيد حجمها بزيادة الدخل وينخفض بانخفاضه.

- أما الصادرات فكلما زاد دخل المواطن الأجنبي كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي، أي زاد إنفاقه .وهذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات.

كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع افتراض:

- استقرار الأسعار.
- التمويل الآلي للمعاملات الجارية.
- أن التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق النقدي وبالتالي الدخل.

- أثر تغيرات الدخل في استعادة التوازن الخارجي :إن أي تغير في الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة أو نقصان الإنفاق الوطني بما فيها الإنفاق على الواردات في نفس الاتجاه، وعلى ضوئه يمكن توضيح آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات كما يلي حسب حالة الميزان:

أ -حالة العجز في ميزان المدفوعات :

إذا كان رصيد المعاملات الخارجية يعاني عجزا ، نتيجة زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، فان مضاعف التجارة الخارجية سيؤدي إلى انخفاضٍ مضاعف للدخل الوطني وبالتعدي إلى انخفاض الإنفاق

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 113

الوطني على الواردات، أي التقليل من تسرب الدخل نحو الخارج بانخفاض مدفوعات الدولة، وهذا من شأنه تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

ب-حالة الفائض في ميزان المدفوعات

تكون الحالة عكسية فنتيجة لنمو الصادرات مقارنة بالواردات، فان مضاعف التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة مضاعفة للدخل الوطني، و إلى تسربات للخارج بارتفاع الإنفاق الوطني على الواردات، وزيادة مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات وعودة التوازن تدريجيا مع كلّ زيادة في الدخل.

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، بمعنى حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انكماش مضاعف للدخل الوطني، وان التغير في حجم الإنفاق على الواردات في كلتا الحالتين فائضا او عجز يتوقف على المضاعف، بحيث يزيد التغير كلما ارتفع هذا المضاعف على الميل الحدي للاستيراد فيزيد التغير في الإنفاق الوطني على الواردات بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستيراد[1] .

لكن رغم ما قدمته هذه النظرية بإعطاء آلية تلقائية لإعادة التوازن الخارجي، وإظهار العلاقات الترابطية بين العوامل الخارجية والداخلية للدخل وكذا الإنفاق، إلا أّنه لا يلغي النقص الموجود فيها والمتمّثل في:

- عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة هو شيء غير مضمون، لان الحكومة غالبا ما تتدخل بسياسات تعويضية من أجل تفادي تأّثر الأوضاع الاقتصادية بحالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تناقض بين هدف التوازن الخارجي وبين الاستقرار في الدخل والتشغيل، بالإضافة إلى أّنه تحليل ساكن لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن ولا يهتم بالآثار المترتبة في فترات لاحقة[2].

- إعادة التوازن لا يعدل كلية ميزان المدفوعات في الواقع لأ ن الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية، وأهمها افتراض ان التغير في الاستثمار هو منعدم، في حين أّنه في بعض الأحيان يكون التغير في الدخل هو نتيجة للتغير في الاستثمار.

- التحليل الكينيزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماشي، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأّنه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لان الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها.

- إهمال كينز لمرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتغيرات الدخل.

[1] - محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص140

[2] - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص116

- في تحليل آثار الدخل اهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنّه يفترض أ ن هذه الأرصدة ممولة آليا بدون الاهتمام بالطريقة التي يتم بها التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، إنما على المعاملات في رأس المال أو على عمل المضاعف.

3/ التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

لفهم وتوضيح هذه الآلية، يستوجب الإشارة إلى مسألتين هما:

-إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح الاختلال أو تدعيمه بحركات في رصيد المعاملات الجارية؛

-احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

إن التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة نتيجة الحصول أو منح معونات وهبات من وإلى الخارج ومنح أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أي نوع من حركات رؤوس الأموال .بالإضافة إلى أّنه لابد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية.

يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية مما يؤدي بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي لارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، وبالتالي انخفاض الدخل .

وبتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد إلى التصدير. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تدفق عكسي لرؤوس الأموال وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستفادة من أسعار الفائدة العالية.

أما في حالة الفائض أي تحويل رؤوس الأموال للداخل، مما يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير تشجع البنوك التجارية على توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات وحدوث عجز في الميزان الجاري. كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج.

أما إذا تحدثنا عن هذه الآلية في الأسواق المالية، فهي تقريبا مماثلة، إذ أن زيادة السيولة في هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة المعروض من الأموال المتاحة للإقراض، وانخفاض أسعار فائدتها في الأجل الطويل. وأخيرا نشير أنّه كما في الآليات السابقة(الأسعار والدخل)، فان الشرط الأساسي هو عدم تدخل الدولة بسياسات تعويضية أو مضادة، كقيامها بطرح السيولة في حالة العجز في ميزان المدفوعات أو القيام بامتصاص السيولة السابقة الزائدة نتيجة الفائض. وقد تبين أن هذا الشرط هو صعب التحقق إن لم نقل مستحيل لوجود تناقض في أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ومن خلال تقديمنا لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، أمكن أن نقول ان كل آلية لوحدها تعتبر غير كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، ولكن باجتماع كل المتغيرات، بحيث يلعب كلّ دوره التوازني يمكن أن يتحقق الغرض. هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور، لأن التدخل معناه تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وان مصدر الاختلال في بعض الأحيان يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنّه يساعد على تحقيق توازن خارجي.

المطلب الثاني :أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

ان أساليب التسوية التلقائية تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن، لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنّه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي و بتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها.

1-السياسة النقدية:

يكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية" سياسة النقود الغالية[1]، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي:

أ-التغيير في سعر الخصم:

ويكون وفق الحالة فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم – وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي – وهذا ما ينعكس بارتفاع في أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى

[1] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص387

انخفاض الإنفاق الاستثماري. بالإضافة إلى ان الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة، وهذا ما يكبح استثماراتهم و يساعد على تخفيف الضغط التضخمي. كما ان هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

ان انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد والمشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، أي انخفاض الواردات، كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة، أما حساب رأس المال فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل لأنّها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

ب- السياسات الأخرى

بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع الاحتياطي الإلزامي(*) المفروض، فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية، أو قيامه بإصدار أوراق حكومية للبنوك والجمهور بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة. وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي عن طريق المضاعف، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أما إذا كان الميزان فائضا، فإن السياسة النقدية تكون عكسية أي توسعية تعمل على توسيع الدخل والإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض .بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرين عليها وانخفاض المدخرات وتحولها إلى الاستهلاك الخاص، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية، بزيادة في الواردات وانخفاض للصادرات، أما على صعيد رؤوس الأموال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى خروجها، وكل هذا يخفف من حدة الفائض.

---

* هو نسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية يحددها البنك المركزي حسب أهدافه.

لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب، وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة، فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون، فإّنهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة. أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم.

2-السياسة المالية:

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات. فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية كالمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية .أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين .ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت، أو كل واحد على حدى بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب.

أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

3- القيود المباشرة على المعاملات الدولية

تتمّثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

3-1 القيود على المعاملات التجارية

أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، ومن أهم هذه القيود:

أ –**الرسوم الجمركية** :الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود تصديرًا و استرادًا، ويكون الغرض منها مالي بالحصول على إيرادات، أو حمائي لحماية الصناعات المحلية الناشئة، أو الغرض الذي يهمنا وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أغلى، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج .وبفرض أن هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض.

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حمائية مماثلة، كان تخفض من سعر صادراته نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم .كما أن صادرات الدولة إلى هذه الدول تصبح صعبة وتتطلب شرطا آخر، وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلا بد وأن تكون كبيرة من أجل تجسد أثرها .ورغم ذلك يبقى هذا الأسلوب غير ناجح لأنّه لا يمس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والإنفاق وغيرها، ولأن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى:[1]

– انخفاض في الصادرات للبلد المعني خاصة إذا كانت السلع المستوردة والمستبعدة هي سلع رأس مالية أو مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية

– ان فرض الرسوم وانخفاض الواردات يؤدي إلى تحول الطلب من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة لها، وهذا سيؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار إذا اقترب البلد من التشغيل الكامل، أو إلى إحداث ضغوط تضخمية تصبح معها المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية.

ب–**نظام الحصص** :ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه، خاصة وأن الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنّه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي لا تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة، وذلك بوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة، وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب تراخيص الاستيراد التي تسمح فقط للحاصل عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميته وكل مواصفاتها.

وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطائها تراخيص إلا للسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها .لكن يعترض هذا

[1] - كامل بكري، مرجع سابق، ص ص150-151

الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية، فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها، مما يؤدي لندرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.

3-2/ الرقابة على الصرف:هي رقابة غير مباشرة على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمية عن الرقابة المباشرة.

يستند هذا النظام إلى سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية، وفقا لنوع السلعة والهدف المراد من ورائها فتضاف علاوة كبيرة على سعر التعادل للواردات من السلع الكمالية من أجل تخفيض كمياتها، أو منح خصم بالنسبة للواردات الضرورية من أجل الزيادة في حجمها بجعل سعرها أرخص بالنسبة للمستورد، وكذلك زيادة الدعم للصادرات أو تطبيق أسعار صرف عالية بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع عدم خروج الرأس المال الوطني، وبالتالي تقليص العجز في ميزان مدفوعاتها.

ونجد أسعار الصرف المتعددة خاصة في الدول النامية، لكن يعاب عليه أّنه يقوم ببناء هيكل للأسعار الداخلية في عزلة عن مستوى الأسعار السائدة في الخارج، وصعوبة الانتقال في وقت آخر إلى سعر صرف موحد .كما أ ن استمرار تغير نسبة العلاوة أو الخصم يؤدي إلى تخفيض مستمر للعملة بهدف ضمان الحماية لبعض القطاعات، وعدم استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال والإضرار في الاقتصاد الوطني، دون صرف النظر عن صعوبة تطبيقه ميدانيا لأّنه يتطلب المتابعة الدائمة للأوضاع الاقتصادية الخارجية والداخلية، لتعديل نسب العلاوة والخصم مما يتماشى مع الأهداف، بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الدول التي اختلفت أسعار عملتها الوطنية بالنسبة لعملاتها.

كما ان نظام الرقابة يلزم كل حاصل على النقد الأجنبي أن يبيعه للسلطات النقدية حسب السعر الذي تحدده، أي ان المصدر لا يستطيع الاحتفاظ بها ولا بيعها لغير هذه الهيئة، أو بعض المصارف المسموح لها قانونيا والتي تسلمها للهيئة بدورها، وبالتالي ينحصر العرض النقدي الأجنبي عندها وتحتكره ولا تقوم ببيعه إلا للمستورد التي ترى وارداته ضرورية للاقتصاد، وتمتنع عن منحه لمستورد السلع الكمالية أو التي تنافس إنتاجها المحلي. كما أّنها تمنع المستثمرين من تحويل كل عوائد استثماراتهم نحو الخارج وإّنما إعادة استثمارها محليا، أو منع خروج الأفراد في سياحة أو سفر بعدم بيعهم النقد الأجنبي، وبهذا تحصر على قدر الإمكان مدفوعاتها للخارج من أجل التخفيف عن العجز ويعتبر هذا النظام شديد الفعالية.

كما تقوم الدول المتقدمة بمبيعات آجلة لعملتها من أجل تثبيط دخول رؤوس الأموال، وتقوم بشرائها الدول ذات العجز من أجل تخفيض خروج رؤوس الأموال.[1] لكن يجدر بالدولة أن تكون حذرة إذا أرادت أن تنجح الرقابة عن الصرف في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال عدم تشددها بالمغالاة في تطبيق هذه الرقابة، لأن نجاحها يظهر للوهلة الأولى وسرعان ما يزول عندما تجد الدولة نفسها معزولة عن التعامل مع الخارج.

3-3- سياسة موازنة الصرف الأجنبي: تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية و كذا المحلية في صندوق على مستوى البنك المركزي، ويكون مستقلا عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف، بالتدخل بيعًا أو شراءا حسب الظروف .فإذا حدث مثلا فائض في الطلب على عملة ما سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبزيادة المعروض منها بالسحب من الصندوق سيعود الاستقرار. ظهرت هذه السياسة في الثلاثينات وكانت إنجلترا السباقة في تطبيقها(1932) ، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية وسميت بمال موازنة الصرف[2].

ويتطلب نجاح سياسة الموازنة توفير قدر كبير من العملات الأجنبية لمقابلة تقلبات العرض والطلب على هذه العملات وهو الفخ الذي وقعت فيه معظم الدول التي طبقت هذه السياسة حيث وجدت أن الاحتياطات المتوفرة لديها قادرة فقط على مواجهة التقلبات المؤقتة في قيمة العملة، أما العجز المزمن فيحتاج لاحتياطات كبيرة لا يمكن لصندوق موازنة الصرف توفيرها.

3-4/ التغيير في قيمة العملة الوطنية: أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس.

- **في حالة الفائض** :تقوم الدولة برفع قيمة العملة المحلية مما يجعل أسعار المنتجات المحلية مرتفعة السعر، ويؤدي إلى انصراف الطلب عنها إلى استراد السلع الأجنبية وهذا من شأنه امتصاص الفائض بزيادة المدفوعات نحو الخارج.
- **في حالة العجز** :تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب السابقة، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس

[1] - فؤاد سلطان :أسعار الصرف والتوازن الخارجي، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس 1981 ، ص ص 10-11

[2] - كامل بكري، مرجع سابق، ص396

الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية، وأهمها عدم قيام الدول الأخرى بسياسة مماثلة حتى لا ترجع الدولة إلى نقطة البداية.

هذه العملية ترتكز على أّنه عند تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستورد المحلي وانخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للمستورد الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ونمو حجمها وانخفاض الطلب على الواردات وتقلص حجمها و نجاح هذه الآلية يعني التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وفي الأخير يمكن القول أن الأساليب المذكورة هي الأساسية ويمكن للدولة أن تستعمل أسلوبا واحدا أو مجموعة من الأساليب حسب الحالة التي تعاني منها .بالإضافة إلى وجود أساليب أخرى أقل أهمية لمحدوديتها، كإعانات التصدير من أجل تخفيض أسعار الصادرات، أو كالأساليب التنظيمية متمّثلة في المعاهدات التجارية أو الاتحادات الجمركية أو المناطق الحرة، وهي مجرد طرق من أجل تنظيم المعاملات الخارجية للدولة فحسب، والتقليل من القيود الموجودة بين الدول تكامل اقتصادي بينها.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأساليب لا يمكن استعمالها إلا في البلدان ذات النظام الاقتصادي المقيد وليس الحر كنظام الحصص، بالإضافة إلى العولمة ووجود المدافعين على حرية التجارة الخارجية أين أصبحت هذه القيود غير مسموح بها. كما أن الدولة تحاول استعمال الأساليب بالتدرج من البسيط وصولا إلى الأساليب المعقدة كتخفيض قيمة العملة الخارجية، وعموما تكون هذه الأساليب أكثر نجاعة في حالات الاختلال المؤقت، أما الاختلال الدائم فإنها تعتبر مجرد فرصة لربح الوقت من أجل بناء الهيكل الاقتصادي الذي يلزم وقتا طويل. ولأن سياسة تغيير القيمة الخارجية للعملة الوطنية الأكثر فعالية ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه السياسة، وجب التعرف على آلية سعر الصرف والطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تغييره.

المبحث الرابع: الإطار النظري لسياسة الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

لقد كان لتغير سعر الصرف في الاقتصاد، خاصة اقتصاديات الدول النامية، الأهمية الكبرى من خلال دوره في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات .
وقد شكلت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، التي تمس كافة بنود الميزان الاهتمام الأول للكثير من الدراسات الاقتصادية حول دور وفعالية سياسة التخفيض، وأعطيت الأهمية الكبرى لآثارها على الحساب الجاري لمساهمته بالقسم الأكبر في المعاملات الخارجية.

المطلب الأول: مدخل المرونات.

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينيزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج وتم تطويره من طرف J.Robinson[1]، انطلق هذا التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها، وبتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف منها:

- عدم وجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال أي افتراض ثباتها.
- مرونة العرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرا.
- توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق؛
- بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الاختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغيير في سعر الصرف بشكل كبير.

وقد جعل اقتصار هذا المدخل على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس المعروض من العملة الأجنبية، والواردات هي الوجه الثاني للمطلوب منها ومحتوى المدخل أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى:

1- على المستوى المحلي:

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها محليا، وينخفض معها المطلوب من العملة الأجنبية. لكن شرط تحقق هذه العملية هو أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي كلما ارتفعت أسعار الواردات بنسبة معينة مساوية لنسبة التخفيض ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر، أما إذا كان الطلب غير مرن أقل من الصفر فإنه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايدا (هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية). ولا يأتي

[1] - د .عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية –حالة الجزائر –أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2002،ص 29

التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة (تكافؤ)، أي ارتفاع أسعار الواردات بنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الواردات بنفس النسبة.
وبتحقق شرط مرونة الطلب على الواردات ونجاح التخفيض في رفع أسعارها، يؤدي إلى تحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج. لكن هذه العملية ترتكز على درجة الإحلال[1] الموجودة بين الواردات والبدائل، فكلما كانت كبيرة كلما كانت نتيجة التخفيض إيجابية اتجاه الواردات.

2- على المستوى الخارجي:

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المخفض، وبالتالي زيادة حجمها وزيادة المعروض من العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد.
هذه السياسة تشترط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات كبيرة بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المطلوب من الصادرات بنسبة أكبر، وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للوحدة، أما في حالة عدم المرونة السعرية فإن التخفيض لن يكون له أثر إيجابي على الصادرات.

ومما سبق يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري بزيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات وتحقيق فارق إيجابي في المتحصلات من العملات الأجنبية، وتغيير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات والمنتجات التصديرية إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات. وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقيق شرط مارشال– ليرنر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين ميزان مدفوعات وهو :
كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح أي: $ex + em > 1$
حيث:
ex:مرونة الطلب على الصادرات.
em:مرونة الطلب على الواردات.

[1] - سيد عابد، مرجع سابق، ص337

وتجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال- ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط ومثال ذلك: إذا كان الطلب على الصادرات أقل مرونة أي $ex < 1$ فإن الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة اي $em > 0$. وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات؛ أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها.

وخلاصة المدخل أنه في ظل المرونات السعرية، فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال- ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب داخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار. لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز[1].

وقد وجه لهذا المدخل انتقادات أخرى دارت في أهمها حول:[2]

-هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأنه يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الحساب الجاري، مثلا :الدخل الوطني والدخول الأجنبية، فالتخفيض يؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة زيادة حصيلة الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة أخرى في الإنفاق الاستيرادي، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع، كما يؤدي إلى انخفاض دخول الأجانب لقلة حصيلة صادراتهم للبلد المخفض- وفقا لمضاعف التجارة الخارجية- فيقومون بدورهم بتقليص وارداتهم من هذا البلد، ويكون الأثر النهائي تقليص أثر التخفيض في تحسين الميزان الجاري.

- إهماله لأهمية مرونات العرض التي يعتبرها لا نهائية، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة، لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والموارد الأولية، أو احتكارية .

- التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار في الدولة المخفضة والمفروض عدم ارتفاعها بنسبة كبيرة عقب التخفيض، وهذا غير ممكن لأنه إذا في حالة بلد قريب جدًا من مستوى التشغيل الكامل، فإ ّ ن كل زيادة في الطلب على الصادرات لن تقابل بارتفاع المعروض منها، وإنما

---

[1] - عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق، ص31

[2] - صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص55-62

ستنعكس في شكل ارتفاع للأسعار، كما يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسطية، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية، وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج إلى درجة تلغي التحسن في حصيلة العملات الأجنبية .لهذا وجب حساب المعدل الفعلي للتخفيض وليس المعدل النظري، الذي لا يعبر عن درجة المنافسة، فالمعدل الفعلي للتخفيض يساوي الفرق بين المعدل النظري للتخفيض ومعدل الارتفاع في أسعار الصادرات عن التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية[1].

- الظروف التي حسبت فيها المرونات هي غير طبيعية، فقط تميزت بفترة ما بين الحربين العالميتين، وقيام العديد من الدول بسلسلة من التخفيضات، وفرض قيود كمية على حركة التبادل الدولي وبالتالي فالفترة لا تصلح للدراسة القياسية للمرونات، بالإضافة إلى أنها فترة قصيرة وقد تصبح قيمة هذه المرونات أكبر إذا تم حسابها لفترة طويلة[2]

المطلب الثاني : مدخل الاستعاب.

كان للحركية الكبيرة للظروف الاقتصادية العالمية آثار أصبح معها مدخل المرونات غير فعال في تحليل الأثر الحقيقي لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان الجاري، بتنشيط الصادرات وكبح الواردات، لكن زيادة الإنتاج الوطني والدخل الحقيقي للدولة المخفضة يحّفز زيادة معاكسة للواردات تلغي جزء من أثر التخفيض .ونفس الشيء يحدث عندما يكون البلد في حالة تشغيل كامل ويصبح الاقتصاد غير قادر على تلبية الطلب الزائد على الصادرات، فيلغي معه الأثر التنافسي للتخفيض، فلا يكون من وسيلة لتحسين الحساب الجاري سوى ضغط الإنفاق المحلي الحقيقي ، وقد كان الرائد في هذا الرأي البروفيسورS.S.Alexander، الذي قدم تحليله بما يسمى مدخل الاستيعاب (الدخل)، وركز فيه على الدخل والإنفاق كمتغيرين اقتصاديين فعالين، لكن الميزة الأساسية لهذا التحليل هو الاهتمام بالقيم الحقيقية وليس النقدية.

وقد انطلق في تحليله من المعادلة الكينيزية للتوازن بين العرض والطلب[3].

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] عبد الحق بوعتروس، ، ص32

[2] - محمود يونس، مرجع سابق، ص ص279-280

[3] - -Pierre-HUBERT.B et Armand-Denis SCHOR , La dévaluation. Que sais-je ?, 3eme édition, Edition Boucheme, ALGER, 1993, P87

هذه المعادلة تدل على الدخل القومي معبرا عنه بمجموع الإنفاق الاستهلاكي (C) والاستثمار(I) والإنفاق الحكومي(G) وهو يمثل الطلب الكلي بالإضافة إلى الفارق الناتج عن المبادلات الخارجية .(X-M)

وبوضع عناصر استيعاب الدخل A ورصيد المبادلات التجارية الخارجية B ،تصبح المعادلة 1 :

$A = C + I + G \quad , \quad B = X - M$

$Y = A + B$

$B = Y - A$……………………. (2)

أي أن الميزان التجاري هو الفارق بين الناتج الوطني وكل ما امتصه الاقتصاد الوطني، ويكون (B) في حالة توازن إذا تساوى الاستيعاب مع الدخل الوطني، وفي حالة عجز إذا كان (B<0).

وبالنسبة ل Alexandre فإن التخفيض يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال:[1]

- التأثير على الدخل الوطني Y وبالتعدي تأثير تغير هذا الدخل على الاستيعاب A
- التأثير المباشر أو التلقائي على الاستيعاب A

$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$……………(3)

أي أن التغير الحقيقي للميزان التجاري لا بد أن ينتج عن تغير في الدخل والاستيعاب

$\Delta B = \Delta Y - [a\,\Delta y + \Delta d]$………………………(4)

المعادلة (4) تعني أن التخفيض يؤدي إلى تغير في الدخل، يقدر ب (ΔY) وكذلك تغير في في الاستيعاب (ΔA) نتيجة تغير الدخل بمقدارa وهي الميل الحدي الاستيعاب بالإضافة إلى تغير الاستيعاب مباشرة وبشكل مستقل عن تغيرات الدخل (Δd)

$\Delta B = \Delta Y - a\,\Delta Y - \Delta d$

$\Delta B = (1 - a)\,\Delta Y - \Delta d$ ……………………(5)

ومن المعادلة (5) يظهر الأثرين الأساسيين للتخفيض على الميزان التجاري:

- **أثر التخفيض على الدخل من خلال الجزء $(1-a)\Delta y$**

إن أي زيادة في الإنتاج وبالتالي الدخل، تؤدي إلى نقص في عجز الميزان التجاري بمقدار**$(1-a)\Delta y$** بعد امتصاص $a\Delta y$ من الدخل، ومنه كلما كان الميل الحدي للاستيعاب ضعيف كلما كانت الآثار الإيجابية أكثر .كما ان التغير في الدخل يتأثر بعناصر أخرى قد تصعب من تقديره، أو تدعم فعاليته، وهي:

أ –أثر الموارد العاطلة على الدخل :يفترض النموذج أن الأسعار المحلية الثابتة، وأن الزيادة فيها تكون معتدلة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمتع الاقتصاد بموارد عاطلة خاصة في القطاع التصديري وقت

[1] - عبد الفاتح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي :الأسس النظرية والحالات التطبيقية، إشارة إلى التجربة التونسية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 1997/9 ص16

التخفيض، بحيث تكون استجابة مباشرة نتيجة زيادة الطلب على الصادرات – مع افتراض ضمني لتحقق شرط مارشال–ليرنر–، وبالتالي زيادة الدخل عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية، لكن هذه الزيادة لا تؤثر كلها على الميزان التجاري لوجود قيمة $a\,\Delta Y$ مقدار الاستيعاب من الدخل .
ولتحسن الميزان التجاري يجب أن تكون a أقل من الواحد، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أقل في الاستيعاب .أما إذا تميز الاقتصاد بالتشغيل الكامل، فإن هذا الأثر يصبح منعدم لعدم وجود نمو للإنتاج وبالتالي الدخل.

ب–أثر شروط التبادل الدولي على الدخل :يؤدي التخفيض إلى تدهور معدل التبادل الدولي؛ لارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، فيصبح الحصول على وحدة واحدة من الواردات يتطلب عدد أكبر من الوحدات من الصادرات[1]، على أساس أن: $N= P_x/P_m$

حيث :

N : معدل التبادل الدولي

P_X : أسعار الصادرات

P_m :أسعار الواردات

هذا التدهور ينعكس بانخفاض في الدخل يؤدي إلى تغير الاستيعاب المتعلق به حسب ميله الحدي فإذا كان a>1 فان انخفاض الدخل يليه انخفاض أكبر في الاستيعاب، وسيتحقق تحسن في الميزان التجاري، بعكس الحالة التي يكون فيها a<1 فان الاستيعاب ينخفض بنسبة أقل من الدخل، ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وإذا أخذنا في الاعتبار الأثر المشترك للموارد العاطلة ومعدل التبادل الدولي معا، يكون الأثر النهائي لتغير الد خل مرتبط ب a فاذا كان :

a>1 : وكان أثر الموارد العاطلة أقل من أثر شروط التبادل الدولي، فان التخفيض يؤدي إلى تحسن أو تقليص العجز في الميزان التجاري.

a<1 :لابد أن يكون أثر الموارد العاطلة أكثر من أثر شروط التبادل الدولي لتحقق تحسن في الميزان التجاري.

[1] - صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 72-73

2- الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب من خلال الجزء الثاني Δd

يظهر أثر الاستيعاب على الميزان التجاري من خلال قرار المتعاملين الاقتصاديين لتقليل أو زيادة إنفاقهم نتيجة متغيرات أخرى غير الدخل.

فعند قيام السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، سيؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في حوزة المتعاملين الاقتصاديين، ومحاولة منهم لإبقائها عند نفس المستوى المعتاد يقللون من إنفاقهم، أو حتى يقومون ببيع بعض الأصول مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة التي تكبح الاستثمار ولو لفترة قصيرة. وبالمجموع يكون انخفاض كبير في الاستيعاب وتحسن في الميزان التجاري طالما بقي الائتمان المحلي على حاله دون تغير بعد التخفيض[1].

كما قد يقرر الأفراد تخفيض إنفاقهم نتيجة ارتفاع الأسعار حتى وإن زادت دخولهم الحقيقية لعدم تفطنهم أنهم ظلوا عند نفس المستوى، وهو ما يطلق عليه بالخداع النقدي، بالإضافة إلى ضغط الاستيعاب نتيجة التخفيض، من خلال الاستثمار الذي يصبح أكثر تكلفة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، أو قيام المنتجين نتيجة زيادة الصادرات بتحويل أكبر قدر ممكن من المواد الإنتاجية نحو قطاع التصدير، مما يضعف الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي، فترتفع أسعاره وبالنهاية انخفاض الاستيعاب . لكن ألكسندر في تحليله أكد أن هذه الآثار المباشرة هي مؤقتة وقد تلغى بأي إجراء مثلا قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى دفع المتعاملين الاقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم بغرض التخزين. وبجمع الأثرين المباشر وغير المباشر للتخفيض على الاستيعاب، يكون الأثر النهائي للتخفيض في تحسين أو تقليص عجز الميزان التجاري باندماجهما، وحسب وضعيتهما.

فإذا أدى التخفيض إلى زيادة الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الوحدة سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، خاصة إذا كان الأثر المباشر للاستيعاب موجب أما إذا كان هذا الأثر سالبا بانخفاض الاستيعاب المباشر، فإن احتمال تحسن الميزان التجاري يكون كبير إذا كانت قيمة التغير في الاستيعاب مباشرة يفوق قيمة التغير في الاستيعاب نتيجة زيادة الدخل.

أما إذا أدى التخفيض إلى انخفاض الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الوحدة، وزيادة مباشرة للاستيعاب كل هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بشرط أن يفوق أثر التخفيض على الدخل أثره المباشر على الاستيعاب من حيث القيمة المطلقة.

[1] - سيد عابد، مرجع سابق، ص343

لكن الانتقاد الكبير الذي تعرض له المدخل وجه من طرف الاقتصادي ماكلوب (1955-1965) وارتكز حول النقاط التالية:[1]

- إغفال اثر المرونات السعرية :في حين أن أثر الموارد العاطلة وكذا معدل التبادل الدولي لا يمكن أن تتحقق إلا بمعرفة المرونات السعرية للعرض من والطلب على الصادرات والواردات.

كل ذلك يتوقف على الأثر النهائي للاستيعاب على المرونة السعرية للطلب والعرض، وكذا مرونة الإحلال، عند القيام بتحويل الموارد الإنتاجية إلى إنتاج السلع التصديرية أو البديلة، لكن المدخل افترض تحقق هذه المرونات ضمنيا.

- إغفاله لأثر الأسعار النسبية على الدخل والاستيعاب، وبالتالي على رصيد الميزان التجاري، كأثر التخفيض على أسعار السلع البديلة الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات نسبيا مقارنة بأسعار السلع البديلة، مما يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاع التصديري، ويتسبب في ضغط المعروض منها وارتفاع أسعارها، وقد يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للاستيعاب كما اكد أن معدل التبادل الدولي قد يؤثر مباشرة على الأسعار النسبية وليس على الدخل فقط كما اعتقده Alexandre .

بالإضافة إلى أثر الإحلال الذي ينتج عن التخفيض ويجعل أسعار السلع المستوردة ، أعلى نسبيا من السلع المحلية، مما يدفع الجماهير إلى تفضيل السلع المحلية، ولكن باتجاه المنتجين إلى قطاع التصديري، لما قد يحقق لهم من أرباح سيؤدي إلى تقلص المعروض من هذه السلعة المحلية مع استمرار الطلب عليها ويتسبب في تغير الأسعار النسبية، وقد يؤدي إلى التقليل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.

ذكر Alexandre أنه في حالة التشغيل الكامل فإن أثر الدخل في تحسن التوازن التجاري يكون معدوم، في حين يمكن إعادة توزيع الموارد الإنتاجية واستخدامها بأكثر كفاءة وهذا ما يؤدي إلى تنامي الدخل الحقيقي.

وبالرغم وجود صعوبات في تحديد الميول الحدية للاستهلاك الخاص والاستثمار، وبصفة عامة الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة للانتقادات التي وجهت لهذا التحليل، إلا ان أهميته ظهرت عندما أخذ في اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل، بالإضافة لمحاولته تحقيق توازن خارجي وتوازن داخلي من خلال تحديد ظروف النمو الاقتصادي المناسبة، وإمكانية تدخل السلطات في وجه تغيير أحد من الآثار السابقة الذكر المحققة للتوازن الخارجي لاعتبارات خاصة بأهداف سياستها الاقتصادية الداخلية.

[1] - صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 82-94

المطلب الثالث:المدخل النقدي لميزان المدفوعات.

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير آثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره أصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة، وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J. POLAK سنة 1957 وسمي النموذج باسمه" نموذج بولاك، ويرى أصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين، حيث أن الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجز إن لم يقم بعملية التخفيض.

يتم بناء نموذج بولاك على مجموعة من الفرضيات الأولية وقُدّم في مجموعة من المعادلات:[1]

- أن يكون الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، يتميز بالتوظيف الكامل الكينيزي لعناصر الإنتاج وبطالة هيكلية، وانخفاض في مرونة العرض الكلي، هذا الافتراض يسمح بعدم ترك المجال أمام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الأرصدة الفائضة سواء بشراء السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية.
- الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.
- العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- كفاءة الأسواق الدولية وقدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع والخدمات وتساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، أو ما يعرف ب"السعر الواحد في الأجل الطويل"، وافتراض أن اختلاف أسعار الفائدة والأسعار النسبية يظهر فقط في الأجل القصير.

وقد ورد النموذج في مجموعة من المعادلات تتعلق بالطلب النقدي والعرض النقدي:

$\Delta M_d = K\ Y$……………………..(1)

$M_o = \Delta R + D$ ………………….(2)

$\Delta R = (X-M)+L$…………………………..(3)

[1] - سيد عابد، مرجع سابق، ص ص348-355

التغير في الاحتياطات الدولية تساوي الفرق بين الصادرات والواردات مضافا إليها صافي التدفقات الرأسمالية للقطاع غير المصرفي

وقد أضاف النموذج دالة الطلب على الواردات:

$M = m\,Y$………………………….(4)

حيث : M الطلب على الواردات هو النسبة m من الدخل الموجهة لشراء السلع والخدمات الواردة إلى البلد.

كما توصل النموذج إلى أ ن العجز في ميزان المدفوعات إنما ناتج عن اختلال في السوق النقدي نتيجة التوسع النقدي والائتماني، بالانطلاق من شرط توازن السوق النقدية، أي :

التغير في العرض النقدي يساوي التغير في الطلب النقدي.

$\Delta M_d = \Delta Y\ 1/v$…………………..(1)

$\Delta M_o = \Delta R + \Delta D$…………………(2)

أي أن التغير في العرض النقدي بالزيادة يكون إما بزيادة الاحتياطات الأجنبية أو زيادة في حجم الائتمان المصرفي.

$\Delta M_d = \Delta M_o\ \Delta R \Rightarrow \Delta D = \Delta Y\ 1/v$

$\Delta R = \Delta Y/v - \Delta D$…………………..(3)

من المعادلة (3) يتبين أن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل تغيير الأرصدة النقدية الدولية .وإذا اعتبرنا أن الطلب على العملة هو دالة ثابتة في الدخل، والائتمان المحلي مراقب كلية من السلطات النقدية، فإن العنصر الوحيد المعّدل للعلاقة بين العرض والطلب هي التغيرات في الاحتياطات أو الأرصدة الدولية.

اذا كان فائض عرض نقدي محلي اي هناك توسع في الائتمان المحلي ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تحاول الوحدات الاقتصادية التخلص من الفائض في الأرصدة النقدية بإنفاقها على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية على افتراض التشغيل الكامل، حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحققه التوازن، في هذه الفترة يبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز طالما استمر الفائض في العرض خاصة مع تدخل السلطات النقدية بسياسة توسعية للحفاظ على هذا الفائض.

أما إذا كان فائض طلب على الأرصدة النقدية فيؤدي إلى زيادة في الأرصدة النقدية الدولية، من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، هنا الوحدات الاقتصادية تحاول زيادة ما في حوزتها من أرصدة نقدية،(لجذب الاستثمارات الأجنبية مثلا) ويستمر الفائض في الميزان حتى يعود التوازن إلى السوق

النقدي بارتفاع العرض النقدي، لكن بشرط عدم تدخل السلطات النقدية بتقليص الائتمان المحلي، لأنه يؤدي إلى استمرار الفائض في ميزان المدفوعات طالما استمر الفائض في الطلب النقدي[1].

كما يرى أصحاب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لها كوجه من أوجه تغيير سعر الصرف على أنها سياسة فعالة في عملية التكييف الاقتصادي، إذ أنها تؤثر ليس فقط على الميزان التجاري، وإنما على الإنتاجية كذلك وطريقة إعادة توزيع المداخيل وفي ظل وضعية اختلال ميزان المدفوعات، يمكن أن نحصد ثلاث آثار إيجابية.[2]

- التغير المعتبر في الأسعار النسبية، وبالنتيجة نتيجة الكميات من السلع والخدمات محلّ المبادلات الدولية، والتي تسمح بتحسين تدريجي للميزان التجاري.
- تقليص الطلب الكلي كون الفائض في الطلب عن العرض هو في القاعدة العامة ناتج عن اختلال منه خارجي وداخلي.
- أخيرا إعادة تخصيص للموارد من خلال تغير الأسعار النسبية الداخلية المساعدة على تحويل عوامل الإنتاج باتجاه القطاع التصديري وقطاع بدائل الواردات.

وقد تمتع هذا المدخل بقبول صندوق النقد الدولي، وكان الأساس الفكري والتحليلي له، لما أثبته من فعالية وشمولية لاستعانته بكل من النظرية الكينيزية عند أخذه لمضاعف الميل الحدي للإنفاق، والنظرية النقدية لأخذه بسرعة دوران النقود، بالإضافة إلى إدخال الاعتبار الزمني في تحليله وبالتالي، فهو يعتبر نموذج ديناميكي خاصة مع إضافة الدخل وتغيراته، وانطوائه على البساطة في تطبيقه تمثلت في قلة البيانات والإحصاءات الاقتصادية، وتركيزه على خلق الائتمان المحلي الذي تتحكم فيه السلطات النقدية وقد ساعد صندوق النقد الدولي على تطويره لحاجته إلى نماذج بسيطة محدودة المتغيرات، سهلة التصميم والرقابة عليها ومتوافقة مع وضعية الدول الأعضاء في الصندوق.

يمكن تلخيص النموذج النقدي على أ ن الاختلال في ميزان المدفوعات هو ناتج عن اختلال السوق النقدي ويختفي بمجرد استعادة هذا الأخير توازنه أي إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود وبالتالي فإن تأثير سعر الصرف هو تأثير عابر، ويكون فعال إذا لم تتدخل السلطات النقدية

[1] سيد عابد، مرجع سابق، ص ص352-353

[2]- Pierre JACQUEMOT Rôle du taux de change dans l’ajustement d’une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N° 118, Avril/Juin 1989, P359.

بإشباع الطلب النقدي المحلي أو إضافة عرض نقدي، ويكون التوازن بالتحرك الحر للوحدات الاقتصادية. كما أن للتخفيض آثار تحويلية للموارد الإنتاجية إلى السلع التصديرية، وكذلك تحويل الإنفاق الكلي إلى السلع المحلية بدل الواردات، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وباستمرار الفائض في الاحتياطات الدولية يتم استعادة التوازن في السوق النقدية.

خلاصة :

إن أهم استخلصتاه من خلال دراستنا لهذا الفصل هو أن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات نادر الحدوث فهو إما ان يكون في حالة عجز أو فائض، فاختلاله الدائم مؤشر لاتخاذ إجراءات تعمل على إعادة توازنه .

وهناك عدة طرق وأساليب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، فهناك طرق التسوية التلقائية والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية والكينزية.

بالإضافة إلى التسوية عن طريق آلية سعر الصرف وما تتضمنه من طرق ومداخل كمدخل المرونات وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، حيث يرى هذا المدخل أن آثار التخفيض تظهر من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها.
اما المدخل الثاني فهو مدخل الاستيعاب او الدخل والذي ركز فيه على الدخل والإنفاق كمتغيرين اقتصاديين فعالين في التأثير على ميزان المدفوعات.
تم المدخل النقدي ،الذي يرى أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين.

تستطيع الدولة التي تريد إرجاع التوازن لميزان مدفوعاتها استخدام إحدى الطرق السابقة من اجل الحصول على نتائج ايجابية في ما يحص ميزان المدفوعات.

وبالإضافة إلى الآليات السابقة الذكر هناك ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية التي باشرنها الكثير من الدول ومنها الجزائر،وهو ما سوف نتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

منذ بداية الثمانينات بدأت الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية منها، بالتوجه إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصادياتها، و ترجع أزمة التنمية في عقد الثمانينات أساسا إلى أزمة النمو الذي عرفته البلدان المتقدمة بفضل السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها في أواخر السبعينات خاصة في مجال التجارة الدولية.

ساهمت هذه السياسات بشكل أساسي في انهيار عمليات التنمية في كثير من البلدان النامية، والتي تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام، وتدهور معدلات التبادل الدولي واختلال موازين المدفوعات، وارتفاع المديونية الخارجية لهذه الدول، بالإضافة إلى تسجيل معدلات تضخم عالية.

إن برامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة أساسا في "برامج التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي" المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين تستهدف بدرجة أولى إعادة التوازن لميزان المدفوعات ورفع معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة دون مراعاة للآثار الجانبية السلبية التي تترتب عن هذه السياسات على جميع المستويات الاجتماعية، والسياسية والثقافية للدول الأخذة بهذه البرامج.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الكثير من المفاهيم بدءا من ماهية الإصلاحات وما تشتمل عليه من مفهوم ومراحل وخصائص وأسباب ....الخ ،وكذلك إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والدور الذي يلعبه في مساعدة و توجيه الدول نحوى الإصلاح ،بالضافة الى ما قامت به الجزائر من اصلاحات ذاتية خلال الثمانينات. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الآتية:

- المبحث الأول : ما هية الإصلاحات الاقتصادية
- المبحث الثاني: صندوق النقد الولي وبرامج التكييف والتعديل الهيكلي
- المبحث الثالث: الإصلاحات الأولية الذاتية في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الإصلاحات الاقتصادية

لقد طرحت مسالة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وفي الكثير من دول العالم على نحو واسع، وأصبحت حديث المجتمع بمختلف فئاته، في المحافل الرسمية والشعبية ذلك لأنها تمس ليس فقط الواقع المعيش للشعوب وإنما تتطلع لمستقبلها أيضا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، و كل ما يتعلق بمعيشة الناس ومستقبل الأجيال، فعملية الإصلاح الاقتصادي تعني بالضرورة الارتقاء من وضع معين إلى وضع أفضل، وماعدا ذلك فهو لا يعد إصلاحا.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نوضح بعض المفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول : عموميات حول الإصلاح الاقتصادي

1 / مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشر عن التنمية في بلدان العالم الثالث سنة 1988م مفهوم الإصلاح الاقتصادي حيث وصفه بأنه عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ,وتشمل عملية الإصلاح كل من القطاع العام والمركزي والحكومي وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة [1].

أن عملية الإصلاح الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر، وهذا يعنى أن ما يعتبر إصلاحا اقتصاديا في دولة معينة ليس بالضرورة أن يكون أصلاحا في دولة أخرى, وهو ما تذهب إليه مدارس الفكر الاقتصادي وان كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا أنها تختلف اختلافا واضحا حول أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لإصلاح الاختلال وتحقيق هذا الإصلاح الاقتصادي .

[1] - د.ناصر عبيد الناصر,سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي,(حالة مصر العربية),من منشورات اتحاد الكتاب، العرب,2001,ص49

2/ مراحل الإصلاحات الاقتصادية

لقد مرت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى العالم بثلاث مراحل حتى الآن وهي كما يلي[1]:

المرحلة الأولى : بدأت هذه المرحلة في بداية الثمانينيات وجرى فيها حوار ونقاش نظري وعلمي حول أهمية سياسة الإصلاح الاقتصادي في إنعاش ودفع اقتصاديات الدول المتخلفة عبر التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وحرية التجارة.

المرحلة الثانية : وكانت في منتصف الثمانينيات حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تحديد أهداف الإصلاحات الاقتصادية والأدوات المناسبة التي يجب إن تستخدم وفقا لأولويات محددة وجدول زمني لتطبيق هذه السياسة, حيث تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى.

المرحلة الثالثة : ولقد تزامنت هذه المرحلة مع مطلع التسعينيات، واشتملت على تقويم النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة الأولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي، ويمكن القول بان هذه المرحلة هي عبارة عن مرحلة الموازنة بين ايجابيات الإصلاح الاقتصادي وسلبياته.

المطلب الثاني: أسباب الإصلاح الاقتصادي:

لقد طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي في عدة دول ذات نظم مختلفة منها ما يأخذ بالتخطيط المركزي ومنها بلدان ذات اقتصاديات السوق ومنها المتقدمة ومنها المتخلفة ودول غنية وأخرى فقيرة ولكل منها أسبابها في التوجه إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي ومن أهم الأسباب نذكر ما يلي [2]:

---

[1] - حنفي محمد ناضم،الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية،القاهرة1992،،ص50

[2] - د.ناصر عبيد الناصر,سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي،مرجع سبق ذكره،ص56

1-تدني قدرة الاقتصاد وكفائتة وتراجع معدلات النمو

منذ ظهور معالم الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في السبعينات بعد انهيار أسس اتفاقية برتون وودز Bretton Woods تأثرت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والجدول التالي يبين متوسط المعدلات السنوية للنمو لعقد الثمانينات

جدول رقم(2):متوسط المعدلات السنوية للنمو لعقد الثمانينات

	1970/1960	1980/1970	1990/1980
البلدان المتقدمة الرأسمالية	%4.9	%3.3	%2.8
البلدان النامية	5.5	5.1	4.1
البلدان الاشتراكية	4.9	4.8	3.7

المصدر:مجلة التنمية الصناعية العربية عدد 21/22 المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، 1989.

يتضح من خلال هذا الجدول هبوط معدل متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول الرأسمالية المتقدمة حيث وصل إلى 2.8% خلال فترة 1980/1990 بينما كان 4.8% و 3.3% خلال فترات 1960/1970 و 1970/1980.

فإذا كانت هذه الدول قد وصلت إلى تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي سنوي بحوالي 5.5% في الستينات و حوالي 5.6% في السبعينات، فإن هذا المعدل لم يتجاوز 2.5% خلال فترة الثمانينات و الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3):متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية (%)

	1960/70	71/80	81/85	87/88	81/89
متوسط معدل النمو	5.5	5.6	1.5	3.5	2.5

المصدر: الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية العالم 1988 نيويورك ص 25.

فحسب تقرير لجنة الجنوب لسنة 1990 فقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية انخفاضا كبيرا بحيث وصل 1.5% خلال فترة 1988/81، بينما كان يبلغ 5.4% في المتوسط في السبعينات، أما في إفريقيا وغرب آسيا أين كانت هذه المعدلات على التوالي 4.1% و 7.8% في السبعينات سجلت هبوط ملحوظا خلال فترة 88/81، حيث هبطت إلى 0.5 نظرا للانكماش الاقتصادي في هاتين المنطقتين [1].

2-ارتفاع سقف المديونية الخارجية.

عرفت المديونية الخارجية للبلاد النامية تطورا سريعا في أحجامها و خاصة منذ النصف الثاني من عقد السبعينات و الجدول رقم (4) يوضح هذا التطور.

الجدول رقم(3):تطور ديون البلاد النامية ببلايين الدولارات

	1955	1970	1975	1981	1983	1985
مجموع الدول النامية	6	75	180	610	843	970

المصدر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: سلسلة عالم المعرفة رقم 118. الكويت 1987، ص 313.

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول أن الديون الخارجية ارتفعت بشكل خطير خلال فترة 1985/1975، بحيث انتقل حجمها من 180 بليون دولار سنة 1975 إلى 970 بليون دولار سنة 1985 أي بمعدل نمو في المتوسط يقارب 540%.

[1] -التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1990.ص 114.

3-العجز في الموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول.

أدى التدهور في معدل التبادل للدول النامية و الذي تعمق بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث انتقل من 5.8% خلال فترة 1980/1976 إلى -19.5% سنة 1986 ثم ارتفع إلى-1.7% سنة 1988 [1]، إلى انخفاض فائض الميزان التجاري لهذه البلدان كما هو مبين في الجدول رقم(5)

الجدول رقم (4)الميزان التجاري للبضائع للبلاد النامية/الوحدة : مليار دولار.

	1980	1985	1986	1987
جميع البلدان النامية	111	55	5.7	37
الدول المصدرة للطاقة	173.3	68.7	16.3	45.3
الدول المستوردة للطاقة	16.3-	13.2-	10.6-	8.3-

المصدر: الأمم المتحدة دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، مرجع سبق ذكره 1988 ص 124.

يظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري للبلدان النامية وصل إلى أدنى مستوى سنة 1986، حيث سجل 5.7 مليار دولار . بينما كان قد سجل 111 مليار دولار سنة 1980. و يعتبر هذا الفائض أدنى مستوى وصل إليه منذ 1970.

و يظهر كذلك تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري للدول المصدرة للنفط، حيث انخفض فائضها التجاري من 173.3 مليار دولار سنة 1980 16.3 مليار دولار سنة 1986. مرورا بـــ 68.7 مليار سنة 1985، و هذا يعني أن هذه الدول خسرت 52.4 مليار دولار في سنة واحدة.

أما الدول المستوردة للطاقة، فرغم التحسن الطفيف في ميزان تجارتها، لكنه بقي تحت الصفر طور هذه المدة

[1] دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماع، نيويورك، 1988، ص 124.

المطلب الثالث: خصائص و مضمون الإصلاحات الاقتصادية

1/ خصائص الإصلاحات الاقتصادية

بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية وبغض النظر عن الظروف الاقتصادية والسياسة للدول التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي , فان هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح نستطيع أن نمثلها فيما يلي[1]:

- ✓ تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي ذلك لان الجهات التي تتولى الإشراف عليها هي مؤسسات "بروتن وودز" التي تهيمن على عمليات التمويل الدولية ,فهي تؤدي دورا إيجابيا وأخر سلبيا في إن واحد .
- ✓ فالدور الإيجابي لها يكمن في أنها تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية , وتخفف من عبئ المديونية الخارجية للدول بالإضافة إلى أنها تساهم في تكييف الأسعار والتغيرات السريعة التي تطرأ على اقتصاد السوق العالمي, مثل أسعار البترول والسلع الغذائية,أما الجانب السلبي فيها يتمثل في الشروط التي تمليها هذه المؤسسات على الدول التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مثل تقييد وظيفة الدولة وخصخصة القطاع العام ...الخ من الشروط التي تنقص من السيادة الوطنية .
- ✓ تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصل بالتخفيف من القيود الحكومية على الاستثمار الخاص, وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية , وتغيير وتعديل التشريعات...الخ.
- ✓ سياسة الإصلاح الاقتصادي لا تقتصر على قطاع دون سواه ,إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات والعناصر لإصلاح القطاع العام واستخدام حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص
- ✓ ينطوي الإصلاح الاقتصادي وعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال شتى تتناسب والخصائص المحلية الملموسة في كل دولة .

---

[1] د.ناصر عبيد الناصر,سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، ،ص55

- ✓ يعتمد الإصلاح الاقتصادي على معايير السوق فالدولة لن تتطفل على النشاط الاقتصادي للسكان, وأحيانا لا تستطيع التحكم التام بالمتغيرات الاقتصادية ولهذا تتهيب بعض الدول من الإقدام على الإصلاح خوفا من خروج المتغيرات الاقتصادية عن السيطرة.
- ✓ يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدول المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية وتتنافس على عطاءاتها.
- ✓ تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن تقابلها احتمالات الإخفاق والفشل.

2/مضمون الإصلاحات الاقتصادية

تختلف أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الاقتصادية باختلاف الإختلالات الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة ولان برامج الإصلاحات تهدف إيجاد حلول لكل من مشكلة التضخم وعجز الموازنة وميزان المدفوعات,وفي سبيل تحقيق ذلك أوصى صندوق النقد الدولي بانتهاج سياستين تعملان باتجاهين متضادين ,الأولى تستهدف كبح الطلب والثانية تستهدف زيادة العرض الداخلي وتحسين الأداء الإنتاجي ودعم قدرته التنافسية [1].حيث يكمن مضمون هذه السياسات في ما يلي:

2-1/السياسة النقدية:

ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي قصد التأثير على كمية النقود المتداولة,وعلى حجم الائتمان عن طريق أدواته التقليدية.ومن هذا المنطلق يوصي الصندوق بإتباع سياسة انكماشية لضبط نمو عرض النقود كوسيلة لتخفيض الطلب وتقليص التضخم وذلك بربط معدلات نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي حيث يرى النقديون ضرورة ربط سعر الفائدة بظروف السوق من اجل تحقيق السيطرة على معدلات نمو كمية النقود[2].

---
[1] بلقاسم العباس,التثبيت والتصحيح الهيكلي,مجلة جسر التنمية,العدد31,المعهد العربي للتخطيط,الكويت ,ماي 2004,ص
[2] ضياء مجيد الموسوي,الخوصصة والتصحيحات الهيكلية,أراء واتجاهات,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر 1995,ص20.

ونشير إلى أن لعرض النقود ترابط قوي مع ميزان المدفوعات,فالعجز في الميزان يستلزم انكماشا نقديا,أما الفائض فيستلزم توسعا نقديا أليا.كما يعد تحرير أسعار الفائدة أمر حيويا لعمليات التثبيت الاقتصادي, وبغرض التأثير في العرض النقدي وسعر الفائدة تقوم الدولة بانتهاج وسائل غير مباشرة تتمثل أساسا في:

- سياسات السوق المفتوحة عن طريق بيع سندات البنك المركزي.

- تبني سياسة تحديد سقوف ائتمانية مرنة يتم مراجعتها من وقت لأخر[1].

2-2/السياسة المالية:

من اجل تخفيض النفقات الحكومية وزيادة إراداتها بغرض تخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق مجموعة من الإجراءات على جانبي الإرادات والنفقات تتمثل فيا يلي:

- إصلاح الهيكل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وذلك بتوسيع نطاق العبء الضريبي والحد من المبالغة في درجات التصعد على نحو يسهم في العمل والادخار والاستثمار,مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية ومن ثم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.

- العمل على ترشيد عمليات الإستيراد من خلال تعديل هيكل التعريفة الجمركية, وتعديل نظم الإستيراد,والعمل على زيادة الصادرات ودعم مركزها التنافسي في الخارج.

- رفع أسعار السلع والخدمات العامة

- تخفيض النفقات ذات الطابع وخاصة المتعلقة بدعم السلع حيث يتم إلغاء الدعم دفعة واحدة أو تدريجيا إلى غاية تساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقة على الأقل.

[1] - سميرة أيوب,صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ,دراسة تحليلية تقييمية,مركز الإسكندرية للكتاب,الإسكندرية,2000,ص,84-86

– خوصصة مؤسسات القطاع العام أو تصفيتها مما يساعد على حل المشكلات الناتجة عن توسع الدولة في الملكيات العامة,ويؤدي الأخذ بسياسة الخصخصة إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد,بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وهو ما يقلل من الأعباء المالية للدولة [1].

–تبني الدولة لسياسات جديدة تجاه الأجور والتوظيف وذلك بجعل الزيادة في الأجر الاسمي إن تقررت اقل من معدل التضخم [2].

2-3/ السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسات سعر الصرف احد ابرز سياسات برامج صندوق النقد الدولي,لإصلاح اقتصاديات الدول النامية حيث يعد سعر الصرف عاملا مؤثرا في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية .

فصندوق النقد الدولي من خلال برامجه يدفع الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها في الاتجاه الذي تتساوى فيه مع قيمتها الحقيقة, وهو الشيء الذي يزيد من الواردات ويقلل من الصادرات وهذا ما يقلل من العجز في ميزان المدفوعات.

أما الأدوات الأخرى لسياسة التجارة الدولية فتتجه إلى تحرير التجارة الخارجية لتشجيع الصادرات وتقليص القيود عليها, مثل إلغاء نضام الحصص وإزالة القيود والحواجز الجمركية.

ومن الضروري أن يرافق هذه الجهود إزالة ما تبقى من احتكارات حكومية للتجارة وتحقيق الموائمة بين هياكلها المؤسسية والهياكل المؤسسية الموجودة في دول اقتصاد السوق الأخرى.

2-4/ سياسة الأسعار:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عوامل الإنتاج,حيث ينادي الصندوق بضرورة العمل بالأسعار الحقيقية التي تغطي كلفة الإنتاج والتخلي عن سياسة دعم أسعار السلع الغذائية ,وإلغاء دعم الخدمات التي تقدمها الحكومة كالخدمات الصحية

[1]- صلاح الدين حسن السيسي,قضايا اقتصادية معاصرة,دراسة تطبيقية,دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع,القاهرة,2002,ص:143

[2]- محمد راتول,سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي,تجربة الجزائر,اطروحة دكتراه,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر.2000,ص:10

والتعليمية كونها تمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة في الوقت الذي يستفيد منها الجميع سواء كانوا من الأغنياء أو الفقراء [1].

وكتعويض عن تحرير الأسعار يرى الصندوق زيادة الأجور وفي نفس الوقت تخفيف العمالة في القطاع الحكومي مقابل تعويضهم.

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي وبرامج التكييف والتعديل الهيكلي

يعتبر صندوق النقد الدولي من بين أهم المؤسسات التي تلجا إليها الدولة التي تعاني من الإختلالات الاقتصادية، والتي هي بحاجة إلى أموال و قروض من اجل القيام بالإصلاحات المساعدة على تخطي المشاكل الاقتصادية،وعادة ما يقترح البنك على هذه الدول برامجه المعروفة والمتمثلة في برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي:

1/ نـــشأة الصـــندوق:

يعود إنشاء صندوق النقد الدولي إلى الأزمة التي حدثت سنة 1930م، حيث عرف الاقتصاد العالمي في هذه الفترة تسابق الدول نحو تخفيض قيمة العملة، وتبع هذا الإجراء التخلي عن قاعدة الذهب من طرف المملكة المتحدة، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من الدول سياسات تجارية حمائية أدت إلى انكماش المبادلات التجارية العالمية.

هذه الإجراءات دفعت بالاقتصاديين آنذاك ومنهم البريطاني كينز لاقتراح مخططين لإعادة بناء نظام نقدي دولي يمكن للعالم من خلاله تجنّب السياسات التجارية الحمائية وإجراءات تخفيض العملة.وبـــذلك يصل العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إجراءات موحدة في المجالين النقـــدي والتجاري، حسب ما جاء في هذين المخططين.

[1] - محمد راتول, سياسات التعديل الهيكلي مرجع سبق ذكره,ص122-123

وقد تم ترجمت هذه المشاريع في الميدان إثر مؤتمر " بريتون وودز " المنعقد سنة 1944م، حيث اتفق على العودة إلى نظام سعر الصرف الثابت، معتمدين في ذلك على الدور الذي سيلعبه كل من صندوق النقد و البنك الدوليين .

وقد بدأ صندوق النقد الدولي نشاطه بصفة رسمية سنة 1946م بـــ 39 بلد عضو، مقره واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1953م التحق بالصندوق كلاً من اليابان وألمانيا الغربية، ثم التحقت البلدان التي كانت مستعمرة وتحصلت على استقلالها بداية من سنة 1960م، لتنظمّ دول الاتحاد السوفياتي سابقاً سنة 1990م.[1]

2/أهداف الصندوق:

لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء صندوق أهدافه كما يلي :

– تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في هذه الأسعار ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.

– إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

– توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرّفها في ظل الضمانات الضروريـــة، وإتـــاحة الفرصة لها لإصلاح الاختلال الذي قد تتعرض لـــه موازين مدفوعاتـــها وتجنيبها ضرورة اللجوء, من أجل تحقيق هذه الغاية, إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحدّ من انتشار الرخاء على المستوى الداخلي أو الدولي.

---

[1] -Philippe d’Arvisenet, et Jean Pièrre Petit, **Echanges et Finances internationales, les Acteurs**, Banque Èditeur, paris, 1997,.P..P., 36, 37.

– تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة توفّر للدول إطاراً للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشاكل النقدية الدولية.

– العمل على تخفيض أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء، والحد من درجة اختلال هذا التوازن.[1]

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف, فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لهم بعملاتهم الوطنية، ويستخدم الصندوق في ذلك الموارد التي في حوزته.

3/موارده:

يتكون رصيد الصندوق بصفة أساسية من العملات التي تقدمها الدول الأعضاء جميعاً، كلٌّ حسب حصتها المحددة لها؛ وكذلك من الموارد الخاصة بالصندوق، مثل العمولات التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ هذه الدول لموارده، والعمولات التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعاً وشراءً، والفائدة التي يحصل عليها من استثماراته .

3-1/ حصص ومساهمات الدول الأعضاء:

يتوجب على كل بلد عضو أن يساهم بمقدار من المال يعادل الحصة التي خصصت له, فمنذ البداية حتى سنة 1978م كان نضام الصندوق ينص على أن يدفع كل بلد 25%من مقدار حصته بالذهب والباقي بعملته الوطنية .وتطبق نفس الطريقة عند زيادة الحصص,غير انه بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية بوقف ربط الدولار بالذهب ومن ثم القرار الذي اتخذ في اتفاقيات جامايكا في جافي سنة 1976 والذي قضى بنزع الصفة النقدية عن الذهب ,فان الإلزام بالدفع بالذهب قد زال وبذلك فان التعديل الثاني لأنظمة الصندوق نص على أن دفع الحصة يكون بالعملة الوطنية بنسبة 75% ونسبة 25% من وحدات حقوق السحب الخاصة[2].

---

[1] زينب حسين عوض الله,الاقتصاد الدولي,الدار الجامعية للطباعة والنسر.,2000، ص، ص., 107، 108.

[2] ماري فرانس ليريتو,الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث,ترجمة:د هشام متولي.دار طلاس للدراسات والترجمة,1993.ص:43

2-3/ إستقراضات الصندوق :

يمكن للصندوق زيادة موارده عن طريق الاقتراض,فقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من نضام الصندوق انه يمكن لهذا الأخير أن "يقترح على دولة عضو أن تقرض عملتها للصندوق وفقا لشروط يتفق عليها فيما بينهما وان يقوم الصندوق بعد اخذ موافقة الدولة العضو، باقتراض هذه العملة من مصدر أخر أما ضمن أو خارج أراضي هذا البلد العضو إلا انه لا يمكن إلزام أي عضو بتقديم مثل هذه القروض إلى الصندوق، كما انه يمكن للصندوق إذا ما رغب في ذلك أن يستقرض ليس فقط من المؤسسات الرسمية كالخزينة العام واو المصارف المركزية سواء كانت بلدانها أعضاء في

الصندوق أم لا، ولكن أيضا من القطاع الخاص كالمصارف التجارية ، غير إن استقراضات الصندوق تمت حتى الآن من المصادر الرسمية.

المطلب الثاني: برامج التكييف والتعديل الهيكلي

1/مفهوم برامج التكييف والتعديل الهيكلي :

يمكن أن تعرف برامج التكييف والتعديل الهيكلي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة أو المستعملة من قبل السلطة بغية إلغاء الإختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية خاصة, وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق,وان برنامج التكييف من اختصاص صندوق النقد الدولي ، أما برنامج التعديل الهيكلي, فهو من اختصاص البنك العالمي, وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق البرنامجين تتراوح من سنة إلى سنتين, بالنسبة لبرنامج التكييف ومن ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي.

1-1/ التثبيت الاقتصادي :

رغم أن الاختلاف بين الاقتصاديين مازال قائما بشان إي من السياسات الإصلاحية التي يفضل البدا بها, التثبيت الاقتصادي أولا أم التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت، إلا أن أكثر الخيارات تقول بان يكون التثبيت الاقتصادي أولا ثم تليها عملية التعديل الهيكلي ,ويستند هذا التسلسل

إلى الفرضيات التي تشير إلى صعوبة حركة رؤوس الأموال باتجاه الاستثمار, حيث يسعى التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع اكبر قدر من الرضا لدى المستثمر الأجنبي وعدم الخوف من تقلبات أسعار صرف العملات المحلية.

كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي من أهم اهتمامات صندوق النقد الدولي,حيث يعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير اختلال ميزان المدفوعات,والتي تعتمد في جزء منها على نموذج جاك ج بولاك الذي يشير إلى العلاقة السببية لخلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جهة أخرى ذلك لان زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الأسعار وتفاقم الإختلالات الداخلية(الميزانية العامة) والخارجية(ميزان المدفوعات).

وبما أن سياسة التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفهوم المدى القصير فان تأثيراتها الانكماشية تكون سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال السياسة المالية والنقدية حيث تؤدي المحصلة الايجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية[1].

إن تطبيق هذه السياسة تترتب عنه أثار سلبية تتمثل فيما يلي:

- تزايد معدلات البطالة بسب تراجع الإنفاق العام

- ازدياد مستويات الفقر بسب خفض الأجور

- انخفاض الإنفاق الاستثماري يقلل من النمو الاقتصادي

- تحرير الأسعار يؤدي إلي رفع الدعم عن السلع المحلية ومنه ارتفاع أسعارها, أما السلع المستوردة فترتفع أسعارها نتيجة تحقيق أسعار الصرف الحقيقية.وهذا ما يؤدي إلى تقهقر القدرة الشرائية للمواطن.

مما سبق يتبين لنا أن برامج التثبيت الاقتصادي تتضمن ثلاث محاور أساسية وهي:

[1] د.مدني بن شهرة , الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل,(التجربة الجزائرية),دار الجامد للنشر والتوزيع,2009,ص38

- ميزان المدفوعات
- الموازنة العامة
- السياسة النقدية

2-1/ برنامج التصحيح الهيكلي:

تتمثل نوعية المساعدات التي يقدمها البنك الدولي في سلسلة من عمليا ت الإقراض للبرنامج والتي تمتد على فترة زمنية ما بين خمسة إلي عشرة سنوات,وذلك للإمداد بالدعم المالي السريع إلي الدول التي تعاني من أزمات شديدة للمديونية الخارجية والتي تكون على استعداد لصياغة برامج التكييف الهيكلي والتوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي حول التكييفات الضرورية المطلوبة [1] .

فقد استند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية المتوسطة والطويلة ,حيث هذا النوع من البرامج بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة من خلال انتقاء الاستثمارات التي يتوقع ارتفاع عائداتها, وهو الأمر الذي يسرع من عملية النمو الاقتصادي[2].

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينيات هيأت الجو للرجوع إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد غن طريق رواد التيار النقدي (مدرسة شيكاغو) التي اعتمدت على النظريات الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة,حيث يفسر أقطاب هذه النظرية الارتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبان الإفراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات.وهو ما جعل أصحاب التيار النقدي يطرحون وصفة من الإجراءات اللازمة ضمن سياسة تقشفية صارمة نذكر منها ما يلي:

- الاهتمام بسعر الفائدة من اجل تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.

---

[1]- صفوت عبد السلام عوض الله,السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرهما على علاج الاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية,دار النهضة العربية,القاهرة.1993,ص84

[2] - د.مدني بن شهرة (مرجع سبق ذكره),ص41

- تحمل الآثار الناجمة عن هذه السياسة حتى يتم وقف موجة التضخم ويستقر النمو الاقتصادي.

- اللجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلص الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة للإنتاج وفي حالة اكتمال التوازن تغير الدولة من هذه السياسة النقدية .

- فتح أبواب الاستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك من خلال الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.

2/ أهداف برامج التكييف والتعديل الهيكلي :

تعني عملية التصحيح الاقتصادي ، إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي بالشكل الذي يسمح بتعظيم قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية المختلفة، وذلك من أجل تهيئة الاقتصاد للارتفاع في حالة تشغيل كل الموارد المتاحة بكفاءة، أي تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من أجل ضمان استمرار النمو الاقتصادي بالمستوى المطلوب ، إضافة إلى إحداث تغييرات في هياكل الإنتاج، التوزيع، الأنظمة والقوانين، وحقوق الملكية ، بهدف زيادة في معدلات النمو الاقتصادية في الدول النامية، ورفع معيشة الأفراد.

وترتبط أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي بالطبيعة وتحدد الاختلافات الاقتصادية في الدول النامية ويمكن وبصفة عامة تحديد هذه الأصناف في النقاط التالية:

2-1/ تحقيق التوازن المالي الداخلي:

وهذا من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث يصل العجز إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا تفاديا للأثر السلبي للعجز على استمرار تزايد معدلات التضخم، وعجز الميزان التجاري من ناحية ، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من ناحية أخرى.

2-2/ الوصول إلى حالة معينة من الاستقرار في الأسعار :

ويكون بتحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم، وذلك كهدف أساسي لإزالة التشوهات التسعيرية وتحقيق حالة معينة من الاستقرار في الأسعار.

2-3/ إعادة التوازن الخارجي وتحسين ميزان المدفوعات:

ويكون من خلال تحرير أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، ومن ثمة إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج وتعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية، وهذا في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير.

2-4/ زيادة معدل النمو الاقتصادي:

وهذا من خلال سياسات الاستثمار وتطبيق سياسة الخوصصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكانة القطاع الخاص، أي أن يكون القطاع الخاص هو القائد في عملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات، بما يتناسب مع مزيد من الدخول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والتي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع(1).

2-5/ السعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية :

وذلك بتشجيع الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية باستخدام سياسات تعديل هيكلي ملائمة تساهم في رفع قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي بالصورة التي تضمن الانطلاقة إلى مجال برامج إنتاج بدائل الواردات، وزيادة حجم الصادرات وتنويع هيكلها.

[1] جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر رسالة ماجستير،89-2000 ،جامعة الجزائر،2002، ص 05

2-6/ ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها :

من خلال تقليص الاستثمارات في قطاع الإنتاج المباشر وتحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية المادية والخدمية مع الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص بصفة خاصة في مجال الإنتاج المباشر.

2-7/ تخفيض معدلات التضخم :

تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشي مناسب للغالبية الكبرى من السكان، والتخفيض من حدة آثاره السلبية في كل من عجز الميزانية العامة ،وعجز ميزان المدفوعات [1].

إضافة إلى هذه الأهداف الأساسية السابقة الذكر، هناك بعض الأهداف العامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي نذكر بعضها في النقاط التالية :

- تصفية بعض وحدات القطاع العام التي لا تستطيع الدولة إدارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من السكان .

- تشجيع القطاع الخاص لكي يأخذ دورا إيجابيا, وتتزايد أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الإنتاج والعمالة .

- محاولة التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر .

- التوسيع في قطاعات التصدير وتشجيع هذا القطاع لدخول المنافسة الدولية.

- الحد من هجرة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي .

- خفض الدين الخارجي والتقليل من ضغوط خدمة الدين على الاقتصاد الوطني .

- تحسين أداء القطاع المالي والجهاز المصرفي.

[1]- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية،العدد2،صندوق النقد العربي 2002، ابو ظبي، ص 64

3/الأسس النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي :

يستند خبراء صندوق النقد الدولي في تشخيص وضعية البلدان المتخلفة واقتراح وصفة العلاج على مقاربتين أساسيتين: الأولى مستمدة من النظرية الكينزية , وتعرف بمقاربة أو أسلوب الإمتصاص . إذ تؤكد أن العجز أو الفائض في ميزان التجاري , ماهو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية ,وبالتالي فإن العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات البلدان المتخلفة ماهو إلا نتيجة لزيادة الامتصاص ,أي زيادة الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانيات العرض, ومحصلة ذلك أن أزمة البلدان المتخلفة ماهي في الحقيقة إلا أزمة إفراط في الطلب الكلي .

أما المقاربة الثانية فتستمد بالأساس على النظرية النقدية التي ترجع كل عجز في المبادلات الخارجية إلى إفراط في الإصدار النقدي وترتكز هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين , الأولى وتعتبر أن العرض النقدي معطى خارجي ,أي مرتبط بالسلطات النقدية ,في حين أن الفرضية الثانية تعتبر أن الطلب على النقود ثابتا , فالنقود لا ترتبط سوى بحجم المعاملات وبالتالي يتناسب الطلب وجزء من الدخل الإسمي للأعوان الذين يرغبون الإحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية .

وبناءا عليه فإن كل توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الإحتفاظ بها في شكل أصول سائلة ستوجه لشراء سلع أجنبية أو تستثمر في الخارج , بسبب السياسات التوسعية التي تبنتها حكومات البلدان المتخلفة .

المطلب الثالث : الأعراض الجانبية المسايرة لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي في دراسة للصندوق سنة 1995م أن تصاميم برامج الإصلاحات الاقتصادية كانت سليمة, وان اغلب البلدان التزمت ببرامجها المسطرة بشكل جيد,وان الأداء الاقتصادي الكلي قد تحسن وابرز المكاسب كان في الحسابات الخارجية,أما التقدم في الحسابات الداخلية والمتمثلة أساسا في التضخم والاستثمار فكانت اقل وضوحا.

1/ الآثار الاقتصادية:

1-1/ التضخم:

يعد مشكل التضخم من أهم المشاكل التي تسعى مختلف الدول إلى معالجتها عن طريق الأخذ بسياسات برامج الإصلاحات ,ومع ذلك فان لهذه السياسات والبرامج أيضا اثأر تضخمية.حيث أن الكثير من الإجراءات التي ينصح بها الصندوق تذهب أساسا إلى الرفع المباشر وغير المباشر لأسعار السلع والخدمات ,فسياسات إلغاء لدعم وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية وتحديد السعر عن طريق السوق كلها أمور تزيد من معدلات التضخم.وهو ما يوضح التناقض لبرامج الصندوق التي أعطت للتضخم حيزا هاما من اهتماماته.

أن سياسة تخفيض سعر الصرف من اجل خفض العجز في ميزان المدفوعات يترتب عنها ما يلي(1):

- الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة
- ارتفاع أسعار واردات وسائل الإنتاج
- زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفه وسائل الإنتاج المستوردة

بالإضافة الي سياسة تخفيض سعر الصرف فهناك سياسات أخرى لبرامج الإصلاحات التي تساهم في الرفع من معدل التضخم ومنها:

- رفع أسعار الطاقة يؤدي إلى رفع تكاليف التشغيل في الوحدات الإنتاجية وكذلك ارتفاع أسعار النقل والتوزيع لكافة قطاعات الاقتصاد.
- زيادة الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات.
- رفع سعر الفائدة ينشا عنه ارتفاع تكاليف رأس المال الثابت والجاري للمشاريع.
- إلغاء الدعم الحكومي وارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى مطالبة العمال برفع الأجور ومنه ارتفاع تكلفة عنصر العمل.

---

1 زكي رمزي,التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية,مرجع سبق ذكره,ص ص122. 124

– عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وتشجيع القطاع الخاص تؤدي إلى ظهور مشكل الاحتكار وكذلك ارتفاع الأسعار.

1-2/ ظهور مشكل الاستثمارات الربحية غير الإنتاجية:

إن سياسة الرفع من سعر الفائدة التي تتحقق من جراء إتباع سياسات طرح السندات الحكومية تؤدي إلى زيادة تكاليف رأس المال قد يقلل من الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية الجديدة ,ويتجه المستثمرون نحوى الاستثمار في أذون الخزانة والسندات الحكومية كونها استثمارات ذات أرباح مرتفعة ومضمونة(1).

1-3/ الركود الاقتصادي:

إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في البلدان النامية في الثمانينيات هي برامج ذات طابع ركودي ويرجع ذلك إلى طبيعة النموذج النظري المتبنى في سياسات برامج الإصلاح , والمتمثلة في إلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية والرفع من الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي المتاح للقطاع العائلي المخصص للإنفاق ,ومنه ينتج انخفاض في الطلب المحلي مما يؤدي إلى حدوث كساد في الأسواق المحلية.

أما صندوق النقد الدولي فيرى أن السياسات السابقة الذكر ليست مسؤولة عن ملازمة الركود لبرامج الإصلاح,وان السبب يرجع لعدم قدرة البلد على اقتناص الفرص والإمكانيات التي يوفرها القطاع الخارجي . ويبين الصندوق انه إذا كانت اقتصاديات الدول المعنية غير مهيأة بشكل جيد من اجل تنشيط الصادرات وإحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة فان برامج الإصلاح تتضمن بالضرورة اتجاها نحوى الركود الاقتصادي,وان دورة الركود حالة لا مفر منها وملازمة لكل برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق(2).

1- زكي رمزي,التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية,مرجع سبق ذكره,ص, 188
2- ماري فرنسيس ليبريتو,مرجع سبق ذكره,ص 220

2/ الآثار الاجتماعية:

لا ينكر خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين أن لبرامج الإصلاح الاقتصادي أعراض جانبية ضارة، غير أنهم يبررون هذه السلبيات باعتبارها تكاليف حتمية لا مفر منها,حتى تتمكن برامج الإصلاحات من إحراز أهدافها وتحقيق الغاية من انتهاجها بتحقيق التوازنات الاقتصادية والانتقال إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل.

وللتقليل والتخفيف من التكاليف والآثار السلبية لهذه البرامج قام البنك الدولي باقتراح إنشاء ما يسمى بشبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق التعويضات والمساعدات إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب ولم تستطع أن تحد من الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج(1).

2-1/ تغير توزيع الدخل:

إن التوصيات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية تركز اهتمامها أساسا على مقادير ومجاميع كلية مثل عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات.

ولكن يبقى أن لهذه البرامج أثار على دخول الأفراد سواء كانوا منتجين أو مستهلكين, فزيادة الضرائب وإلغاء الدعم وسياسة تخفيض الأجور من شانها أن تأثر سلبا على الدخول الحقيقية للأفراد وخاصة الفقراء منهم.

كما أن انتقال العملة إلى القطاع الخاص نتيجة خفض الأجور وتسريحهم من القطاع العام يؤدي إلى زيادة إرباح المنتجين الخواص ومن ثم تحسين دخولهم

2-2/ انتشار البطالة:

تعد السياسات النقدية والمالية الانكماشية التي يدعو صندوق النقد الدولي إلى تطبيقها من اجل الحد من الائتمان والرفع من أسعار الفائدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خفض الاستثمارات، وبالإضافة إلى سياسة خفض الإنفاق الحكومي كل هذا يترتب عنه انخفاض في فرص العمل المتاحة للأفراد.

---

1. زكي رمزي,التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية,مرجع سبق ذكره,ص178,ص, 179

وكذلك بالنسبة لسياسة الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام وما ينتج عنهما من تقليل وتسريح للعمال.

المبحث الثالث:الإصلاحات الذاتية خلال الثمانينيات

في هذا المبحث سوف نتناول الإصلاحات الذاتية التي تبنتها الجزائر خلال مرحلة الثمانينيات اى خلال مرحلة التنمية اللامركزية ، وهي الإصلاحات التي تعتبر كمقدمة لبداية الإصلاحات الفعلية بداية من سنة 1989.

المطلب الأول:الإصلاحات الأولية في الجزائر:

لقد كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مدا خيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% ، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

1/ إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي.

1-1/ إصلاح سياسة التخطيط:

وجاء ذلك بموجب قانون 88-02 المؤرخ في 12-01-1988[1]. حيث تقرر ما يلي:

- تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات.
- اعتماد المخططات السنوية.
- إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي .

[1]-- قانون 88- 02 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

- العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات.

1-2/إصلاح النظام الجبائي:

تمثل إصلاح النظام الجبائي فيما يلي:

- تبسط قانون الضرائب وتطوير الآليات الجبائية والتنظيمية.

- ضمان مردودية الجباية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات المنتجة.

- تشجيع الأنشطة الإقتصادية.

1-3/ إصلاح القرض والبنك:

لقد شهدت فترة الثمانينات العديد من التعديلات ميدان القرض والبنك، حيث نصّ المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع البنوك على التراب الوطني بالإضافة إلى تجنيد وتوجيه إدخار الأعوان الاقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية، كما أدخلت عدة إجراءات تنظيمية على الجهاز المصرفي في فترة المخطط الخماسي الثاني وذلك من خلال قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي حدّد مهام واختصاصات المؤسسات المصرفية، كما أصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية وكذا متابعة المخطط الوطني للقرض وتوفير الشروط اللازمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة[1]، كما أدخلت تعديلات أخرى سنة 1988 على دور البنك المركزي أين أصبح مستقلا عن الخزينة العمومية.

[1] - أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص72.

1-4/ إصلاح نظام الأسعار:

بداية من سنة 1982 بدأت الجزائر في تطبيق نظام جديد للأسعار ركز على ما يلي:

- ربط الأسعار بالتطوّر الحركي للتكاليف.
- التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة.
- تتحمل الدولة الفارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحدّدة مركزيا.

1-5/ إصلاح التجارة الخارجية:

- تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الاقتصاد الوطني.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال، تنويع العلاقات مع الخارج .
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى غاية مرحلة تحرير التجارة الخارجية في التسعينيات.

2/ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

إنّ السياسة المطبقة خلال فترة السبعينات من تخطيط وتسيير مركزي نتجت عنها عدة إختلالات خلال هذه الفترة، جعلت البلاد في وضعية اقتصادية جدّ صعبة لذلك تقرّر إعادة تنظيم عميق للاقتصاد وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانينات سياسة اقتصادية متفتحة تجسدت في شعار من أجل حياة أفضل، فكان إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات.

لقد اعتبر المخطط الخماسي 80-1984 أنّ إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة سياسية تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط[1]، وهذا ما يدّل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، والهدف من إعادة الهيكلة كان ينصبّ على:

- تحسين شروط سير الإقتصاد.

[1] - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص62.

– تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني[1].

1-2/ إعادة الهيكلة العضوية

إنّ الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تمّ الاعتقاد أنّ إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.

ويعلل السيّد عبد الحميد الإبراهيمي ذلك بأنّ أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية تثبت أنها غير ملائمة نظرا لقوة تمركز الهياكل ومركزة التسيير وضخامة برامج الإستثمار[2]. لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي.

2-2/ إعادة الهيكلة المالية:

وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

3/استقلالية المؤسسات.

تميّز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، نتج عن هذا ركود في الاقتصاد، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، استفحال السوق السوداء، ارتفاع معدل التضخم.

1 – محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص46.

2 - ABD EL HAMID BRAHIMI, L'économie algérienne, OPU, Alger, 1991, p388.

هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيّري المؤسسات حرية اتخاذ القرار والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانزمات السوق، وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني وقرارات اللّجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في1987/12/28 بادرت الحكومة سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني. وموضوع هذه الإصلاحات ينصبّ على المؤسسة العمومية وعليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات.

إن استقلال المؤسسة يعني منحها مزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية[1].

وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة باستقلال المؤسسات في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر 1987 وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987، وفي 12 جانفي صدر ستة قوانين و بها بدأت مرحلة التطبيق التي حدّدت الحكومة شروطه ومخططه في مارس 1988 وهو يتضمن ثلاثة مراحل[2]:

– المرحلة الأولى: في السداسي الأول من 1988 وتعلقت بصناديق المساهمة.

– المرحلة الثانية: تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات إلى نظام الاستقلالية.

– المرحلة الثالثة: بدأت مع مطلع 1989 وفي هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاثة مستويات، المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي، المخطط الوطني.

وفي هذا الإطار – النظام الجديد– أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، وهكذا تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية هي شخص معنوي وفقا للقانون التجاري وهي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات المساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

1. - ABD HAMID BRAHIMI, OP CITE, p412.

2- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص59.

1-2/ نتائج استقلالية المؤسسات

إنّ إصلاح استقلالية المؤسسات جاءت في فترة المخطط الخماسي الثاني، ولهذا كان الإهتمام منصبّ على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط.

إذا رجعنا إلى واقع المؤسسة العمومية نجد أنّها تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أنّ مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط وأنّ العجز في التأطير يبدو واضحا خصوصا على مستوى المؤسسات المحلية، وجل المؤسسات التي تحوّلت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية
- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات

وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات بصفة مرضية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية.

إنّ عدد المؤسسات التي طلبت القروض بدأ يتزايّد من ثلاثي لآخر حيث بلغت 66.5% خلال الثلاثي الأول ثم 80.9% خلال الرابع من سنة 1989، إنّ معدل النمو للناتج الداخلي للسنوات الثلاث 89-1991 كان بمتوسط 1.4% وهو معدّل نمو ضعيف، هذا دلالة على عجز جهاز الإنتاج .

المطلب الثاني:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

1/ تطور الناتج الداخلي

كما أن هذه الظروف وغيرها والتي لم يتم ذكرها انعكست على الاقتصاد الوطني بطريقة سلبية خاصة على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (6): تطور الناتج الداخلي الإجمالي 1989/1985

السنــــــــــوات	المتوسطالسنوي1985/1980	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي الإجمالي %	+4	−1.2	−2.1	−2.9	+4.6

Source :Benissad Hocine, Algérie restructuration et reformes économiques, 1979/1993, Algèrie , o p u , 1994, p210 .

من خلال الجــدول يتبين لنا أن معــدلات النمو عرفت قيــما سالبة خاصـــة خـــلال السنـــوات الثـــلاث 1986، 1987، 1988 بعدما كانت خلال الفترة 1985/1980 في متوسط قدره 04 % ويعود ذلك إلى النموذج التنموي المنتهج الذي تميز بضعف التسيير الفعال وعـــدم استغـــلال الطاقات الإنتاجية حيث كانت في الأرجح لا تستغل إلا 60% من القدرات الإنتاجية بالإضافة إلى انحصار عائدات الجزائر في قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات والذي تتحكم فيه السوق الدولية.

2/المديونية الخارجية:

2-1/الفترة 1970-1980

بداية من 1970 حتى منتصف الثمانينات كان لزيادة مداخيل الصادرات الأثر الكبير على قدرة الوفاء الخارجية للجزائر، مما سمح بوجود ديون خارجية ضعيفة، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية 2.3 مليار دولار أمريكي سنة 1972، ثم ارتفع إلى 2.9 مليار دولار سنة 1973 و10.1 مليـــار دولار سنة 1977، ليبلغ 18.6 مليار دولار في 1980، وما زاد الوضع خطورة هو شروط منح القروض

للجزائر والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة وقصر مدة القرض، ما أقحم الجزائر في نظام تراكمي للدين الخارجي أثر بقوة على سياسة التنمية المستقبلية[1].وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (7): تطور المديونية الخارجية وخدماتها من 1972-1980 /الوحدة ملياردولارامريكي.

	الديون	خدمات المديونية
1972	2,3	0,189
1973	2,9	0,300
1975	5,8	0,863
1977	10,1	1,421
1979	17,4	3,207
1980	18,6	4,21

المصدر: الهاشمي بوجعدار،أزمة المديونية الخارجية للجزائر،أسبابها أثارها، مجلة العلوم الإنسانية, العدد12, 1999 الجزائر.

2-2/الفترة 1980-1990

بداية من سنة 1980 وحتى 1984 عرفت المديونية الخارجية للجزائر تراجعا لتصل إلى 17 مليار دولار سنة 1984، وسبب هذا التراجع الطفيف يكمن في الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول في هذه الفترة إضافة إلى التراجع عن برامج الاستثمار العمومي خصوصا في القطاع الصناعي.

وهو ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] Abd El Hamid Brahimi, L'économie Algérienne , OPU, Alger,1991, 208.-

جدول رقم(8):تطور المديونية الخارجية وخدماتها من1980-1990/الوحدة مليار دولارامريكي.

	الديون	خدمات المديونية
1981	17,6	4,09
1982	19,3	4,842
1983	17,4	5,806
1984	17	5,205
1985	19,6	5,119
1986	19,3	4,12
1987	22,88	4,91
1988	25,041	6,44
1989	25,325	7,91

المصدر: الهاشمي بوجعدار،أزمة المديونية الخارجية للجزائر،مرجع سبق ذكره

عرفت المديونية الخارجية للجزائر نموا معتبرا بداية من سنة 1985، فتم تسجيل 19.6 مليار دولار كإجمالي لهذه الديون سنة 1985 ثم 19.3مليار دولار سنة 1986، لترتفع إلى 25,325 مليار دولار في 1989. وهذا راجع للتدهور الذي عرفته أسعار البترول ابتداء من سنة 1986.

إن مقارنة معدل نمو المديونية الخارجية بمعدل نمو صادرات السلع والخدمات، نجد أنه في سنة 1974 كان معدل نمو الصادرات أعلى بكثير من معدل نمو الديون الخارجية ، وبسبب الارتفاع المسجل في أسعار البترول والاعتقاد باستقرار الأسعار عند هذا المستوى، سارعت الجزائــر إلى

زيادة القروض الأجنبية، وهذا ما يفسر الزيادة في معدل نمو الديون الخارجية ليصبح أكبر من معدل نمو الصادرات بداية من سنة 1975 حتى 1978.

من 1979 إلى 1984 أصبح معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نمو المديونية الخارجية، باستثناء سنة 1982.

3/ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

3-1/ميزان المدفوعات.

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية و لعل أهم ما عرفته هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول في بدايتها لكن سرعان ما تراجعت في بداية سنة 1982 لتعرف انزلاقا شديدا عام 1986 وهو ما كان له الأثر الواضح على ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (9) تطور ميزان المدفوعات 1985-1989 /الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-

المصدر: محمد بلقا سم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 213

من الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق عجزا بــ -15 مليار دينار جزائري سنة 1986 بعدما كان رصيده موجبا سنة 1985 بمقدار 5.17 مليار دينار جزائري، ثم سجل فائضا بسيط سنة 1987 بحوالي 0.3 مليار دينار جزائري ليعود إلى العجز سنتي 1988،1989 بــ10.9- مليار دينار جزائري ثم 11.8- مليار دينار جزائري على التوالي.

3-2/الميزان التجاري

رصيد الميزان التجاري كان في حالة فائض مستمر وبمعدل تغطيـــــة باستثناء سنة 1986 و الذي شهد فيه عجزا و يعود الفائض المحقق على طول الفترة إلى حجم الاستثمارات من جهة وإلى ارتفاع أسعار البترول خاصة في الحرب العراقية الإيرانية من جهة أخرى، أما العجز المسجل في سنة 1988 يعود إلى انخفاض أسعار البترول من ناحية وإلى انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية من ناحيـــة ثانية.

جدول رقم(10): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1989/1980

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427	70072
الصادرات	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937
الرصيد	11094	10940	12501	15073	-8459	7583	1994	1865
معدل التغطية %	122.46	121.97	124.38	130.45	80.50	122.20	104.59	102.66

من اعداد الطالب بناء على معطيات :

- **Office national des statistiques rétrospectives1970/1996(Algérie,1997).**

أما فيما يخص الواردات و من خلال الجدول السابق فهي أيضا كانت مرتبطة بأسعار البترول خلال هذه الفترة كونها تتأثر اتجاه أسعار البترول نفسها إما بالزيادة أو بالنقصان، وهذا ما يفسر إرتباط الميزان التجاري بقطاع المحروقات بالإضافة إلى التبعية المطلقة للعالم الخارجي سواء فيما يخص التبعية الغذائية أو التبعية الإنتاجية و الدليل على ذالك التزايد الكبير للواردات في هذه الفترة.

خلاصة واستنتاجات:

لم يكن توجه مختلف الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاحات اختياريا بل كان إجباريا تحت ضغط عدة عوامل اقتصادية واجتماعية كارتفاع المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة....الخ.

ولقد كان لقد كان لازما على الدول الباحثة عن الاصطلاح التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية والمقصود بها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)،من اجل طلب المساعدة والتي تنتهي دائما بالأخذ ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

حيث تضمنت هذه البرامج الإصلاحية العديد من السياسات الاقتصادية منها السياسات النقدية والمالية وأيضا التجارية، التي كانت كلها تهدف للسيطرة والحد من الإختلالات المعروفة منها:

- تحسين ميزان المدفوعات يعتبر من بين أهم أهداف عمليات الإصلاح الاقتصادي.
- الحد من تنامي المديونية.
- الوصول إلى معدلات تضخم مقبولة.
- التقليل من نسبة البطالة المرتفعة.

غير أن لهذه البرامج الإصلاحية العديد من الأعراض الجانبية والآثار السلبية التي تصاحب السياسات الإصلاحية المطبقة ، فغالبا ما تعرف الدول الأخذة ببرامج الإصلاح ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة كتكاليف اجتماعية وارتفاع معدل التضخم كتكلفة اقتصادية بالإضافة إلى بعض التكاليف السياسية والثقافية.

الفصل الثالث

تطور ميزان المدفوعات في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

بعد نهاية مرحلة التنمية اللامركزية، والتأكد من فشل الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الدولة منتصف الثمانينيات، تبين أن الاقتصاد الجزائري مازال في تدهور مستم، كما أن ارتفاع المديونية الخارجية وزيادة خدمة الدين والعجز المسجل في ميزان المدفوعات كانت من الأسباب الكافية التي عجلت بضرورة القيام بإصلاحات شاملة، استوجبت التوجه لطلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل معالجة إختلالات الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو.

وقد بدأت هذه الإصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي أي ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية وفق اتفاقيات الاستعداد الائتماني، ومع البنك العالمي بما عرف بالإصلاحات الهيكلية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1989- 1998.

ومع انطلاقة الألفية الثالثة قامت الجزائر بتدعيم هذه الإصلاحات من خلال برنامجين مهمين وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.

وسنتناول في هذا الفصل تطور ميزان المدفوعات منذ 1989 إلى 2010 أي خلال مرحلة الإصلاحات وما بعدها من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور ميزن المدفوعات خلال مرحلة الاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثاني: تطور ميزن المدفوعات خلال مرحلة التعديل الهيكلي.
- المبحث الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي.
- المبحث الرابع: تطور ميزان المدفوعات خلال مرحلة دعم النمو.

المبحث الأول: تطور ميزن المدفوعات خلال مرحلة الاستقرار الاقتصادي.

عرفت هذه المرحلة بمرحلة البحث عن الاستقرار الاقتصادي ،كما تميزت الإصلاحات في تلك الفترة بدعم صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال قروضه المقدمة للدولة في إطار الاتفاقيات التي تمت بينه وبين الجزائر.

المطلب الأول:الإصلاح من خلال تنفيذ الاتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي.

1/ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30.

كانت سنة 1989 بداية لأول اتفاق بين الجزائر مع صندوق النقد الدولي, ففي 30 ماي 1989 تحصلت بموجبه على قرض قدر قيمته بـــ 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي ومدته سنة واحدة، حيث يعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات و ذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي فهي " تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي و العمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي "[1].

وتنفيذا للاتفاق، عمدت الجزائر على إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار الذي نص على تحرير الأسعار، كما تم إصدار القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض كما عمدت الحكومة الجزائرية إلى التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وأصدرت بهذا الخصوص المرسوم التنفيذي 27-91 المؤرخ في 16مارس1991، والمحدد لشروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية، ثم قامت بتوقيع عقود نجاعة مع المؤسسات المطهرة ماليا، والتي كان الهدف منها إلتزام المؤسسات العمومية بتحسين الآداءات وتحقيق مردودية في الجوانب المالية والإنتاجية[2].

1- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ص273

2- بن سمينة عزيزة، الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2006

وتم تخفيض العملة الوطنية خلال ثلاث أشهر بين نهاية 1990 وحتى مارس 1991 بمقدار 70% من قيمتها من بينها 52% غير معلنة رسميا من طرف السلطات الجزائرية، حيث إنتقل سعـــر صرف الدولار من 10.476د ج إلى 17.8.د ج، بالإضافة إلى تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة ، حيث عرف أدنى مستوى سنة 1991، وهو أدنى مستوى منذ سنة 1973، إذ بلغ 725 مليون دولار أمريكي.

2/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:من 1991/06/03م إلى 1992/03/30م.

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الإتفاق السابق، وازدياد وضعية المؤسسات الإقتصادية ســوءا، حيث بلغت خدمة المديونية ســنة 1991 مستوى خطير جدا (73.9)% من مجموع المداخيل، كما عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا مقداره 0.1%، مما حتم على الحكومة الجزائرية الرجوع إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الإتفاق الثاني بتاريخ 03 جوان 1991، ويمتد مداه الزمني حتى مارس 1992، حيث يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا قيمته 300 وحدة سحب خاصة، وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي تقريبا، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100مليون دولار أمريكي.

أهداف الاتفاق: وطبقا للرسالة النية المؤرخة في 27 أفريل 1991 يهدف هذا الإتفاق إلى[(1)].

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4 % خلال شهر أكتوبر 1991).

غيران صعوبة الشروط أدت إلى توقف المفاوضات بين الطرفين، و فضلت الجزائر مراجعة صندوق النقد الدولي و طلب إدخال نوع من التساهل و المرونة فيما يتعلق بالأسعار، سعــــــــر الصرف وعرض

[1] - كمال رزيق ، بوزعرور عمار ، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر " الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية "، مرجع سابق ،ص ص 4-5.

العملة، وتوجت رسالة النية الجديدة (30سبتمبر 1991) بنوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية و المنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم التي بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في مفاوضة حول إعادة تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري.

وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر و وافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض بـــ 350 مليون دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991.

3/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث: من أفريل 1994 إلى مارس 1995.

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي نحصرها فيما يلي[1]:

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993.

- الاختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم).

- عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر بـــ:76% وقد أثر هذا على صادرات الجزائر.

3-1/اهداف الاتفاق:

د تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.

[1]- الهادي خالدي. المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. دار هومة 1996 ص ص 202، 203.

– تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.

– مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5، وزّع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره DTS 389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

3–2/الإجراءات المطبقة في إطار الاتفاق:

لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها ما يلي:

– تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%.

– بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.

– تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

– تقليص وتيرة التوسع النقدي(الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

- أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات فنذكر من أهمهما[1]:

– بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تمّ رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.

– كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.

– تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.

– ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

[1]- بن سمينة عزيزة، الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص12

– تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تمّ الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحدّدت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

المطلب الثاني:رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1991–1994.

في هذا المطلب ستحاول التطرق لتطورات ميزان المدفوعات خلال فترة الاتفاقات الائتمانية التي تدخل في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، والتي حاولت الدولة من خلاله علاج إختلالات ميزان المدفوعات عن طريق إتباع توجيهات وشروط صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة.

والجدول التالي يبين لنا تطور ميزان المدفوعات من سنة 1991 إلى غاية سنة 1994.

جدول رقم (11) يوضح تطورات ميزان المدفوعات الجزائري من 1991– 1994.

	1991	1992	1993	1994
رصيد حساب العمليات الجارية	2.39	1.30	0.80	−1.84
الميزان التجاري	4.64	3.21	2.42	0.26
الصادراتFOB	12.44	11.51	10.41	8.89
المحروقات	11.97	10.98	9.88	8.61
صادرات اخرى	0.47	0.53	0.53	0.28
الواردات	-7.77	−8.30	−7.99	−9.15
خدمات صافية لغير العوامل	-1.35	−1.14	−1.01	−1.24
دائن	0.42	0.62	0.60	0.69
مدين	-1.77	−1.76	−1.61	−1.93
دخل العوامل الصافي	-1.98	−2.16	−1.75	−1.74
دائن	0.10	0.11	0.15	0.10
مدين	-1.08	−2.27	−1.90	−1.84
دفع الفوائد	-2.29	−2.27	−1.90	−1.84
اخرى	-	–	–	0.00
تحويلات صافية	1.29	1.39	1.14	1.40
رصيد حساب راس المال	-1.89	−1.07	−0.81	−2.54
استثمارات مباشرة صافية	-0.08	0.03	0.00	0.00
راس المال الرسمي الصافي	-1.24	0.08	−0.33	−2.48
مسحوبات	6.00	6.91	6.25	4.64
استهلاك القروض	-7.22	−6.83	−6.85	−7.12
قروض قصيرة الاجل،السهو والخطا	-0.56	−1.18	−0.48	−0.06
الرصيد الاجمالي	-0.50	+0.23	−0.01	−4.38

المصدر: بنك الجزائر : BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D’ALGERIE

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

من الجدول السابق نلاحظ أن ميزان العمليات الجارية قد سجل فائضا خلال سنة 1991 قدر بـــ 2.39 مليار دولار، تم تناقص الى 1.30مليار دولار سنة 1992 و 0.80 مليار دولار سنة 1993، ليسجل سنة 1994 عجزا يقدر بـــ 1.84− مليار دولار، ويعود التراجع المسجل في الحساب الجاري خلال سنتي 1992 ،1993 الى تراجع الميزان التجاري، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (12) يوضح تطور الميزان التجاري أمام تغيرات سعر البترول من 1991−1994.

	1991	1992	1993	1994
الميزان التجاري	4.64	3.21	2.42	0.26
الصادرات	12.44	11.51	10.41	8.89
المحروقات	11.97	10.98	9.88	8.61
صادرات أخرى	0.47	0.53	0.53	0.28
الواردات	-7.77	−8.30	−7.99	−9.15
سعر برميل البترول بالدولار الامريكي	24.40	20.05	17.80	16.30

المصدر: بنك الجزائر: BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D’ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

لقد حقق الميزان التجاري فائضا خلال هذه المرحلة، لكن هذا الفائض متناقص من سنة لأخرى حيث انخفض من 4.64 مليار دولار سنة 1991 إلى 0.26 مليار دولار سنة 1994، والسبب الرئيسي لتحقيق هذا الفائض يرجع الى التحسن في أسعار المحروقات العالمية مقارنة بسنوات نهاية الثمانينات. اما تناقص هذا الفائض من سنة لأخرى فراجع لعدة أسباب اهمها:

- **صادرات المحروقات:** انخفاض عوائد صادرات المحروقات والتي تمثل من 96% إلى97% من مجمل الصادرات، فقد سجلت صادرات المحروقات 11.97 مليار دولار سنة 1991 وبدأت بالانخفاض تدريجيا إلى 10.98 مليار دولار سنة 1992 ثم 9.88 مليار دولار 8.61 مليار دولار خلال سنتي 1993،1994 على الترتيب، وذلك بسبب :
  - تراجع أسعار البترول من سنة لأخرى .

- تراجع الاستثمارات في مجال المحروقات بسب الأوضاع الأمنية في تلك الفترة.

- **الصادرات خارج المحروقات:** تحسن طفيف في الصادرات خارج المحروقات حيث ارتفعت **من** 0.47 مليار دولار سنة 1991الى 0.53 سنتي 1993،1992 أي بنسبة 12""%.ويعود السبب في ذلك إلى:

- تخفيض قيمة الدينار في افريل 1991.
- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية.

ويمكن إرجاع عدم تطور الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير رغم تخفيض قيمة العملة و التحرير الجزئي للتجارة الخارجية إلى ما يلي:

- عدم تماشي أسعار المتوجات الوطنية مع الأسعار الدولية بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها.
- ضعف الجهاز الإنتاجي حيث انه عاجز عن تلبية الطلب المحلي.

- **الواردات :**أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت من 7.77 مليار دولار سنة 1991 الى 8.30- مليار دولار سنة 1992 أي بنسة بنسبة 6% وهذا بالرغم من تخفيض قيمة الدينار ويعود السبب في ذلك الى:

- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية
- ارتفاع أسعار المواد المستوردة وخاصة الحبوب.

ثم عادت لتنخفض سنة 1993 إلى 7.99- اي بنسبة 37 % وذلك بسبب:

- اخذ الدولة الجزائرية لسياسة الوفاء بديونها وعمدت إلى سن قيود إدارية تحد من الواردات.

اما سنة 1994 فقد ارتفعت بنسبة عن سنة 1993 وذلك راجع الى:

- تخفيض قيمة الدينارمن 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد
- تحرير التجارة الخارجية في اطار الاتفاق الائتماني الثالث في افريل 1994 .

❖ **ميزان الخدمات:**من الجدول رقم (11) يظهران ميزان الخدمات يعاني من العجز ولم يحقق أي فائض حلال هذه الفترة وذلك بسبب:

- أن الجانب الأكبر من خدمات النقل البحري والجوي يؤدي من طرف الشركات الأجنبية، وخاصة سنة 1994 أين ارتفعت الواردات السلعية وارتفعت تكاليف نقلها وتأمينها.

مما سبق نستنتج إن الفائض المحقق في الحساب الجاري خلال السنوات 1991،1992،1993 مرده إلى التحسن في صادرات المحروقات،أما العجز المسجل سنة 1994 فيرجع أساسا إلى تراجع عوائد المحروقات وارتفاع قيمة الواردات.

❖ **حساب راس المال:**

من الجدول (11) نلاحظ أن رصيد حساب راس المال قد سجل عجزا بقيمة 1.89- مليار دولار سنة 1991 ثم 1.07- مليار دولار سنة 1992، ليرتفع هذا العجز إلى 2.54- مليار دولار سنة 1994، ويرجع سبب هذا الارتفاع في العجز إلى:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من قبل السلطة النقدية في إطار الاتفاق الائتماني الثاني و الثالث.

- ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ **تطور الميزان الكلي:**

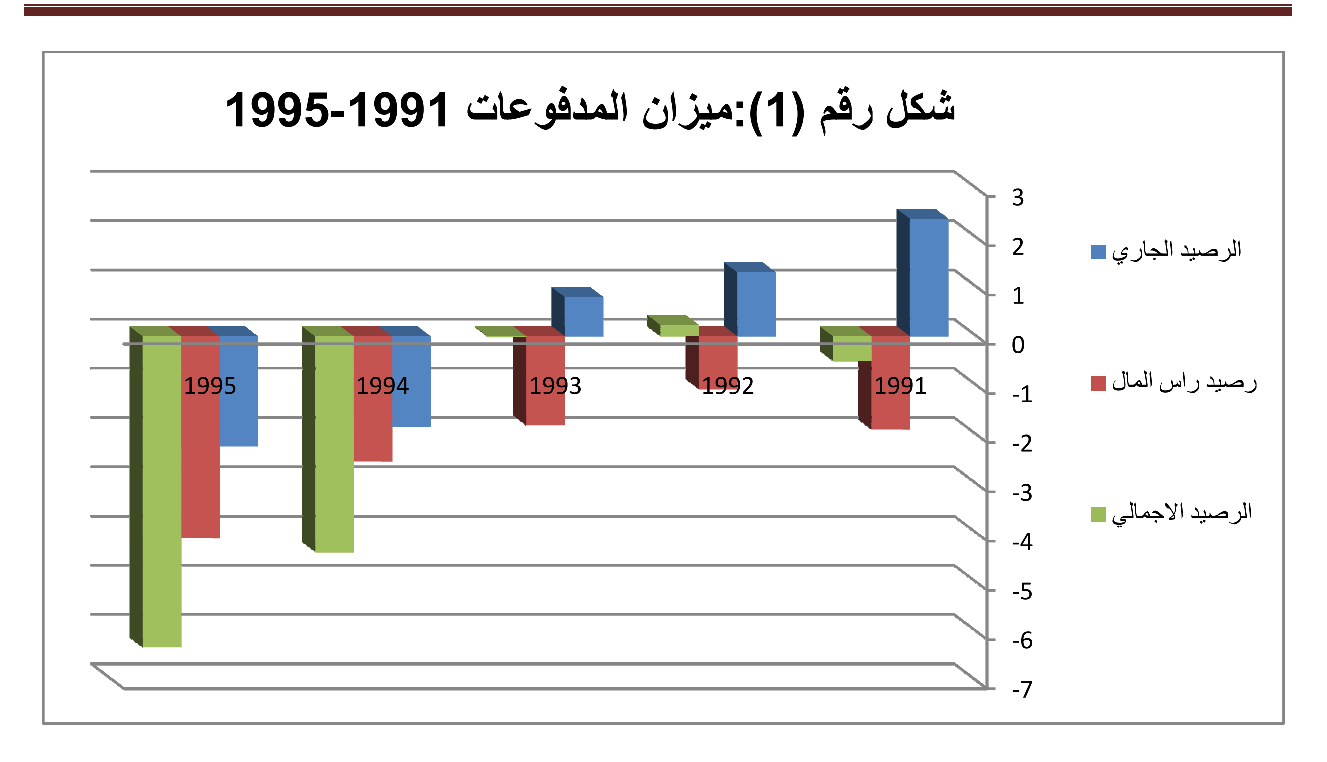
لقد تميز ميزان المدفوعات الجزائري بالعجز خلال طيلة السنوات ماعدا سنة 1992 اين تحسن بنسبة (146 %) مقارنة بسنة 1991 و سجل فائضا قدر بـــ 0.23 مليار دولار ، وبعد ذلك تراجع بنسبة (104 %) سنة 1993 ليسجل عجزا بقيمة 0.01- مليار دولار ، ثم يرتفع هذا العجز خلال سنة 1994 إلى 4.38- مليار دولار، أي بنسبة(439 %) و أهم الأسباب الرئيسية لهذا العجز تعود الى:

- حساب رأس المال الذي كان سالبا طيلة هذه المرحلة.

- انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى تراجع عوائد المحروقات.

- الارتفاع في قيمة الواردات نتيجة التحرير الجزئي التجارة الخارجية.

- العجز في ميزان الخدمات نتيجة الاعتماد علة الخارج في خدمات النقل.



المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر: BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

من الشكل رقم (1) يظهر أن رصيد حساب رأس المال دائما يعاني العجز وانه من أهم مسببات العجز في الميزان الكلي، كما أن العجز المحقق في الحساب الجاري خلال سنتي 1994، 1995 زاد في تقهقر الميزان الكلي.

من خلال ما سبق يظهر أن المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية من إصلاحات كتحرير التجارة الخارجية، و التخفيض من قيمة الدينار لم يساهما في تحسين ميزان المدفوعات وأثرهما لم يظهر أمام الأثر الواضح لتغير أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني: تطور ميزن المدفوعات خلال مرحلة التعديل الهيكلي من1995 إلى 1998.

تعد مرحلة التعديل الهيكلي بمثابة المرحلة الثانية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،وفي هذا المبحث سنتطرق إلى اتفاق التمويل الموسع الأهداف والإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج،كما نتطرق إلى تطور ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول: اتفاق التمويل الموسع 1995/03/01م إلى 1998/04/01م.

1- الإطار العام لبرنامج التصحيح الهيكلي.

من خلال الإتفاقيات السابقة المبرمة بين صندوق النقد الدولي والحكومة الجزائرية، نالت هذه الأخير رضا دائنيها خاصة صندوق النقد الدولي، حيث تم تحرير التجارة الخارجية، وبدا واضحا غلبة القطاع الخاص على نشاط الإستيراد بالخصوص، وأصبح التبادل الحر فعليا، و وكل ذلك في إطار التوجه الجديد الذي عملت ولازالت الحكومة الجزائرية على تنفيذه ،وذلك في إطار برنامج الإنتقال من الإقتصاد الموجه نحو إقتصاد السوق .

إلا أنه ورغم كل ما سبق وجميع الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية إلا أن الاقتصاد الوطني كان لا يزال يعاني من مشاكل عديدة، وبالخصوص ثقل خدمات المديونية الخارجية واعتماد الصادرات الوطنية بالدرجة الأولى على النفط، إضافة إلى التبعية الغذائية وبعض المشاكل الأخرى كأزمة السكن وتفشي ظاهرة البطالة.

2/أهداف برنامج التصحيح الهيكلي:

النظر لجميع الظروف السابقة توجهت الحكومة الجزائرية مجددا إلى صندوق النقد الدولي من اجل اعتماد برنامج للتصحيح الهيكلي متوسط الأجل يهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار عن طريق ما يلي :[(1)]

- مواصلة دفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.

[1]Benissad Hocine, l'ajustement structurel:l'experience du Maghreb, Algerie:opu,1999,p63.-

– تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.

– تحرير أسعار الصرف الآجلة والعاجلة لتتحدد وفق قوى السوق.

– القضاء على عجز الميزانية وتنمية الإدخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقـات العامـة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي ،التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...الخ) وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .

– التحكم في التضخم وجعته في مستو مقبول .

– مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

3/إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي:

ينطوي برنامج التصحيح الهيكلي على عدة إجراءات أهمها ما يلي:[1]

– فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر22/95).

– العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).

– إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.

– تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات .

– إصلاح النظام المالي والمصرفي ،وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخوصصة ،مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة .

– طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، وبدءا لمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر .

[1]- Benissad Hocine,:opu,1999,p64

وقد تحصلت الجزائر من خلال هذا الاتفاق على قرض قدره 1.8 مليار دولار أمريكي كما قامت بإعادة جدولة الديون طويلة ومتوسطة الأجل لدى نادي باريس من اجل مواجهة احتياجات التمويل والتي قدرها البرنامج ب 4.7 مليار دولار (بين 95 /96) و 3.7 مليار دولار بين (96 /97) و 03 مليار دولار بين (98/97).

المطلب الثاني: تطور ميزن المدفوعات خلال الفترة 1995-1999.

ابتداء من سنة 1995 إلى غاية 1998 طبقت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي تضمن العديد من الإجراءات الإصلاحية الرامية إلى رفع معدلات النمو ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، ومن خلال الجدول التالي سوف نعالج نتائج تطبيق برنامج التعديل على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة، والجدول الموالي يمثل تطورات ميزان المدفوعات.

جدول رقم (13):تطور ميزن المدفوعات خلال الفترة 1995–1999/ الوحدة:مليار دولار.

	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد حساب العمليات الجارية	- 2.24	1.25	3.45	−0.91	0.02
الميزان التجاري	0.16	4.13	5.69	1.51	3.36
الصادرات FOB	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32
المحروقات	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91
صادرات اخرى	0.53	0.75	0.64	0.37	0.41
الواردات	-10.10	−9.09	−8.13	−8.63	−8.96
خدمات صافية لغير العوامل	-1.33	−1.40	−1.08	−1.48	−1.84
دائن	0.68	0.75	1.07	0.74	0.72
مدين	-2.01	−2.15	−2.15	−2.22	−2.56
دخل العوامل الصافي	-2.19	−2.35	−2.22	−2.00	−2.29
دائن	0.12	0.21	0.26	0.37	0.22
مدين	-2.31	−0.56	−2.48	−2.37	−2.51
دفع الفوائد	-2.31	−2.24	−2.11	−1.95	−1.85
اخرى	0.00	−0.32	−0.37	−0.42	−0.66
تحويلات صافية	1.12	0.88	1.06	1.06	0.79
رصيد حساب راس المال	-4.09	−3.34	−2.92	−0.83	−2.40
استثمارات مباشرة صافية	0.00	0.27	0.26	0.50	0.46
راس المال الرسمي الصافي	-3.80	−3.40	−2.51	−1.33	−1.97
مسحوبات	3.22	1.82	1.69	1.83	1.08
استهلاك القروض	-7.11	−5.22	−4.20	−3.16	−3.04
قروض قصيرة الاجل،السهو	-0.20	−0.21	−0.04	0.00	−0.89
الرصيد الاجمالي	-6.32	−2.09	+1.16	−1.74	−2.38

SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D’ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن ميزان العمليات الجارية قد ارتفع عجزه سنة 1995 بنسبة 21 % عن سنة 1994 وقدر ب 2.24 – وذلك بسبب تراجع صاردات المحروقات التي تأثرت بتراجع أسعار النفط. تحسن وسجل فائضا خلال سنتي 1996و1997، ثم عاد الى عجز قدره 0.91– مليار دولار سنة 1998، ثم حقق فائضا قدر ب 0.02 مليار دولار سنة 1999،والسبب وراء هذا التذبذب هو التغيرات في أسعار النفط التي أثرت على الميزان التجاري حيث حقق فائض قدره 0.16 مليار دولار سنة 1995 ليرتفع إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997، ثم يتراجع الفائض إلى 1.81 مليار دولار سنة 198، وهو ما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم (14) تطورات الميزان التجاري وأسعار البترول من 1995–1999.الوحدة:مليار دولار.

	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان التجاري	0.16	4.13	5.69	1.51	3.36
الصادرات FOB	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32
المحروقات	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91
صادرات أخرى	0.53	0.75	0.64	0.37	0.41
الواردات	–10.10	–9.09	–8.13	–8.63	–8.96
سعر البترول بالدولار الأمريكي	17.60	21.70	19.49	12.94	17.91

SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

- **الصادرات:** بلغت الصادرات سنة 1995 10.26 مليار دولار حيث ارتفعت بنسبة 14% مقارنة بسنة 1994، لتواصل الارتفاع سنتي 1996 و1997 ،ثم تنخفض سنة 1998. ويرجع السبب في ذلك إلى:

– ارتفاع صادرات المحروقات من9.73 مليار دولار سنة 1995 إلى 12.65 مليار دولار سنة 1996 مستفيدة من تحسن أسعار البترول الذي وصل إلى 21.70 دولار للبرميل سنة 1996 أما تراجعها إلى 9.77 مليار دولار سنة 1998 فيعود إلى تراجع أسعاره حيث انخفض إلى 12.94 دولار للبرميل.

- **الواردات:** أما الواردات فقد سجلت ارتفاعا سنة 1995 مقارنة بينة 1994 حيث قدرت ب 10.10– مليار دولار، ثم تقلصت إلى 8.13– مليار دولار سنة 1997، ثم 8.63– مليار دولار سنة 1998 ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:
  - انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب انخفاض العوائد الحقيقية للعائلات و ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة أدى إلى تناقص الطلب عليها.
  - مشكل التمويل من البنوك بسب العراقيل .
  - انخفاض الاستثمارات بسبب الوضع الأمني المتردي.
  - الفجائية وغياب التدرج في تخفيضات الدينار الجزائري، و انفتاح السوق الوطني أدى إلى تصفية المؤسسات العمومية غير الفاعلة والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات من المواد الأولية والنصف المصنعة و التجهيزات الأخرى .وبصفة عامة بسبب فقدان الإدارة الاقتصادية الجزائرية للقدرة على مواجهة انفتاح التجارة الخارجية و دعم آلية دخول المؤسسة في اقتصاد السوق.

1–2/ميزان الخدمات: يبقى ميزان الخدمات يعاني دائما من العجز وذلك لاستمرار الاعتماد على الشركات الأجنبية في خدمات النقل والتامين بالنسبة للسلع المستورة.

2/حساب راس المال:

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن رصيد حساب راس المال سجل عجزا طيلة هذه المرحلة ولكنه يتحسن من سنة لأخرى، ففي سنة 1996 كان العجز في حساب راس لمال 3.40– مليار دولار وتقلص العجز إلى2.92– مليار دولار سنة 1997 ثم 0.83– مليار دولار في سنة 1998، وبعدها يرتفع إلى 2.40– سنة 1999، ويرجع هذا التحسن في ميزان راس المال إلى:

– انخفاض التدفقات المالية نحو الخارج[1]

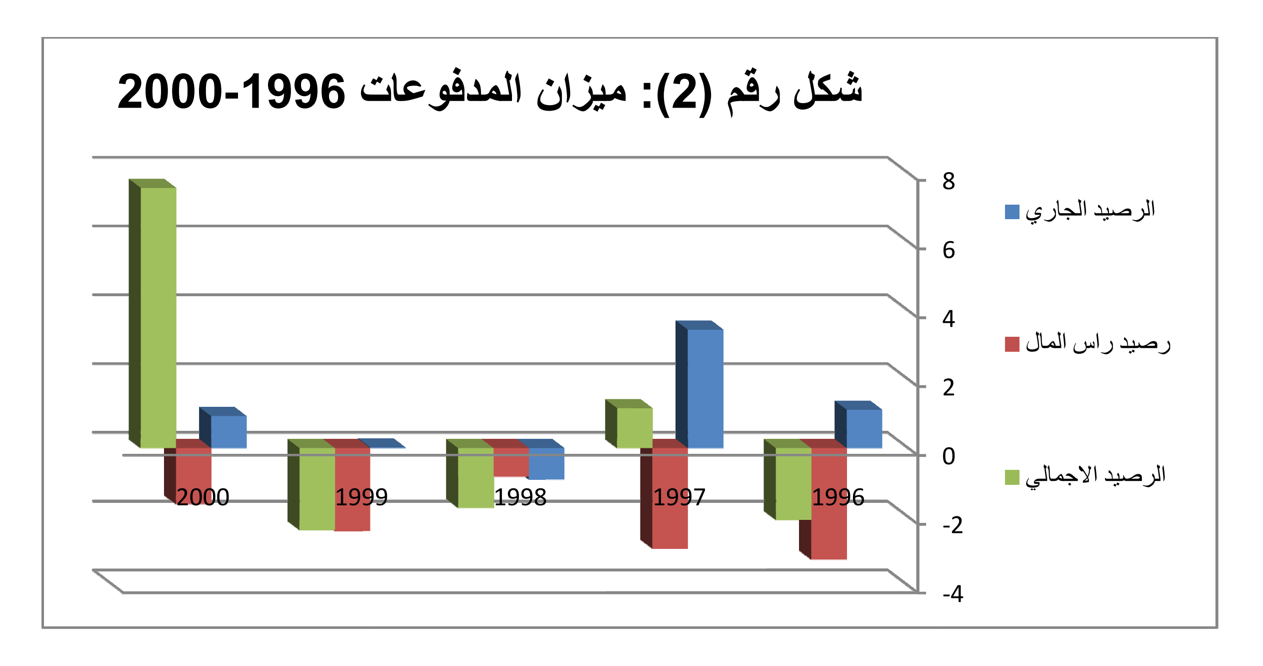
[1] -صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،1998،ص125.

3/رصيد الميزان الكلي: للفترة 1996–2000.

لقد تميز ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996–2000 بعدم الاستقرار حيث نلاحظ من الجدول رقم (18) انه سجل عجزا بقيمة 2.09– مليار دولار سنة 1996، ثم فائضا قدره 1.16 مليار دولار سنة 1997، ثم تراجع وسجل عجزا قدره 1.74– مليار دولار و2.38– مليار دولار خلال السنتين 2008، 2009 على التوالي،أما السبب الرئيسي في العجز فيرجع إلى:

– العجز في حساب رأس المال بسب ضعف الاستثمارات الأجنبية.

– تراجع صادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط.



المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر: BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

من خلال ما سبق برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنه من إجراءات لم يكن له الأثر الواضح على أداء ميزان المدفوعات،وبقي أهم مؤثر على تطورات ميزان المدفوعات هو أسعار المحروقات حيث يتحسن بتحسنها ويتراجع بتراجعها.

المبحث الثالث:تطور ميزان المدفوعات خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي2001–2005

في هذا المبحث سنحاول التعرف على وضعية ميزان المدفوعات بعد فترة الإصلاحات الفعلية التي دامت قرابة عشرة سنوات من سنة 1989 إلى سنة 1998.وتميزت مرحلة ما بعد الإصلاح بانجاز مخططين تنمويين عرف الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وكانت مدته من 2001 إلى 2004 ، أما الثاني فهو برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي انطلق في سنة 2005 إلى غاية 2009.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001–2004 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحة و أخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي و الجهوي.[1]

1/الأهداف العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل اهمم الأهداف المنشودة من برنامج الإنعاش الاقتصادي في عدة محاور نوجزها في ما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي.
- بلوغ معدل نمو بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات.
- تـــخفيض لنسبة البطالة.
- توفير السكن.
- إنعاش الاستهلاك.

[1]- مصالح رئيس الحكومة ، مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 ، ص4

– المحافظة على التوازنات المالية.

1–2/الإجراءات الرئيسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(1):

1–2–1/الإجراءات المالية و السياسية:

– فتح رأس المال شركات النقل الجزائرية (الخطوط الجوية الجزائرية و شركة الملاحة و النقل البحري) .

– تخفيف مديونية البلديات و الفلاحين.

– توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي .

– سياسة حماية مدروسة و موجهة نحو المجالات التي تتوافر على قوة نمو كبيرة و على قدرة تنافس.

– إنشاء صندوق للشراكة بمقدار 22.5 مليار دينار جزائري .

– تعزيز صندوق ترقية التنافس الصناعي بـــ (2) مليار دينار .

1–2–2/إجراءات تشجيع الاستثمار:

–تخفيض ثم إلغاء، الضريبة الـــخاصة الإضافية.

– إلغاء الدفع الـــجزافي .

– إلغاء القيم المضبوطة إداريا للأملاك غير الـــمعنية بإنتاج وطني.

– تـــحويل الـــمنـــح العائلية إلى صناديق الضمان الاجتماعي .

– تـــخفيض نسبة الـــجمركة.

– تـــخصيص مليارين من الدينارات لتهيـــــئة الـــمناطق الصناعية وإنشاء صندوق لضمان القروض .

1–2–3/إجراءات لصالح مناطق الجنوب:

[1] -مصالح رئاسة الجمهورية ،برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004.

إعداد مخطط توجيه التنــمية الدائمة لــمناطق الــجنوب

إطلاق برنامج استعجالي على الفور من أجل إنــجاز مشاريع مهيكلة في مناطق الــجنوب

صندوق خاص بتنــمية مناطق الــجنوب (12 مليار من الدينارات)

1-3/محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي:

1-3-1/ دعم النشاطات الإنتاجية

1-3-1- 1/ الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وقد قدرت تكلفته ب 65 مليار دج، و يتمحور حول البرامج المرتبطة بما يلي:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاصا.
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

1-3-1-2/الصيد و الموارد المائية:

قدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بــ 9,5 مليار دج، فانجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة وجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بــ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري .
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي ، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات؛

- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

1-4-2/ التنمية المحلية و البشرية

1-4-2-1/التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح و المقدر بـــ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- يتضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية و بلـــــدية) ،الماء و المحيط، و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

1-4-2-2/ التشغيل و الحماية الإجتماعية :

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـــ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المتعلقة بالولايات المحرومة.

هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـــ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايير دج.أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 ملايير دج) و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل (1).

1-4-3/ تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــ 210,5 مليار دج. موزع على ثلاثة جوانب وهي: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا و الواحات.

1-4-3-1/ التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة. تمّ تقدير هذا البرنامج بـــ 142,9 مليار دج،موزعة كما يلي:

- البنى التحتية للموارد المائية.......31,3 مليار دج
- البنى التحتية للسكك الحديدية....54,6 مليار دج
- الأشغال العمومية...............45,3 مليار دج

1-4-3-2/ إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا و الواحات:

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، كما سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل، ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي :

- المحيط ....6,1 مليار دج.
- الطاقة ....16,8 مليار دج.
- الفلاحة ....9,1 مليار دج.
- السكن ....35,6 مليار دج.

1-4-4/:تنمية الموارد البشرية:

[1] -[1]- مصالح رئيس الحكومة ، مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 ،ص6-7

تقدر تكلفة البرنامج بـــ 90,3 مليار دج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييـــم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحـــة و التربية). كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي[1]:

- التكوين المهني...........9,5 مليار دج.
- التعليم العالي............18,9 مليار دج.
- البحث العلمي.............12,38 مليار دج.
- الصحة و السكان......... مليار دج.
- شباب و رياضة...........04 ملايير دج.
- الثقافة و الاتصال.........2,3 مليار دج
- الشؤون الدينية...........1,5 مليار دج.

1-5/الإصلاحات الواجب القيام بها في إطار تنفيذ البرنامج[2] :

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، في عدة قطاعات منها.

- قطاع المالية و البنوك.
- قطاع الطاقة و المناجم (المحروقات، المناجم و الكهرباء) .
- الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- القطاع الاقتصادي العام .

[1] مصالح رئاسة الجمهورية،مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

[2] - نفس المرجع

– قطاع الجباية و الإدارة الجبائية.

– قانون الصفقات العمومية .

– التعريفة الجمركية.

– العقار الصناعي.

– تنظيـــم الاستثمار و إجراءاته.

1–6/ نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، و أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8% و إحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار، و بالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج في سنة 1999 الى 911مليار دج في سنة 2003.[1]

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يجب اعتباره كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي [2].

[1] - الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص4.

[2] - Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 1

المطلب الثاني:تطور ميزان المدفوعات خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي:

في هذا المطلب سنحاول التطرق لتطورات ميزان المدفوعات بعد الإصلاحات، وبالضبط خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي،وهي فترة عرفت تحسنا هاما في أسعار البترول في السوق الدولية،والتي كان لها الأثر الايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح تطورات ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.

جدول رقم (15) : تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000−2004/الوحدة:مليار دولار.

	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد حساب العمليات الجارية	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27
الصادرات FOB	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55
صادرات اخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67
الواردات	-9.35	−9.48	−12.01	−13.32	−17.95
خدمات صافية لغير العوامل	-1.45	−1.53	−1.18	−1.35	−2.01
دائن	0.91	0.91	1.30	1.57	1.85
مدين	-2.36	−2.44	−2.48	−2.92	−3.36
دخل العوامل الصافي	-2.71	−1.69	−2.32	−2.70	−3.60
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99
مدين	-3.09	−2.54	−2.91	−3.46	−4.59
دفع الفوائد	-1.93	−1.52	−1.31	−1.18	−1.29
اخرى	-1.16	−1.02	−1.60	−2.28	−3.30
تحويلات صافية	0.79	0.67	0.67	1.75	2.46
رصيد حساب راس المال	-1.63	−0.87	0.71	−1.37	−1.87
استثمارات مباشرة صافية	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62
راس المال الرسمي الصافي	-1.96	−1.99	−1.32	−1.38	−2.93
مسحوبات	0.80	0.91	1.60	−1.65	2.12
استهلاك القروض	-2.76	−2.90	−2.92	−3.03	−4.35
قروض قصيرة الاجل،السهو	0.18	−0.06	−0.36	−0.61	−0.26
الرصيد الاجمالي	+7.57	+6.19	+3.66	+7.47	+9.25

SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D’ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

❖ **ميزان العمليات الجارية:**

من الجدول رقم(15) نلاحظ أن ميزان العمليات الجارية قد حقق فائضا طيلة السنوات الخمسة، حيث سجل الأرقام التالية على التوالي: 7.06 مليار دولار، 4.37 مليار دولار ،8.84 مليار دولار ، 11.12 مليار دولار 21.72 مليار دولار من سنة 2001 إلى سنة 2005.

ويعود تحسن العمليات الجارية إلى التحسن المستمر في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول، والجدول التالي يبين تطورات الميزان التجاري مقارنا بتطور أسعار البترول خلال هذه الفترة.

جدول رقم (16): تطور الميزان التجاري مقارنا بتطور أسعار البترول من 2001–2005.

الوحدة/مليار دولار.

	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27
الصادرات FOB	19.09	18.71	24.47	32.22
المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.55
صادرات اخرى	0.56	0.61	0.47	0.67
الواردات	−9.48	−12.01	−13.32	−17.95
سعر البترول بالدولار الامريكي	24.8	25.24	29.03	38.66

SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

لقد سجل الميزان التجاري خلال هذه الفترة فائضا معتبرا خاصة خلال السنوات 2003، 2004، 2005، حيت انتقل الفائض من 11.14 مليار دولار سنة 2003 إلى 26.81 مليار دولار سنة 2005. ويرجع السبب المباشر في هذا الفائض المتزايد إلى الارتفاع الكبير لصادرات المحروقات،التي تمثل ما نسبته 96 - 97 % من مجمل الصادرات.

.

- تميزت الصادرات في هذه المرحلة بتطورٍ مستمر، حيث زادت بنسبة % 75 بين سنتي 1999 و 2000، وذلك راجع إلى حجم حصيلة الصادرات من المحروقات التي وصلت إلى21.06 مليار دولار في 2000 مقابل 53,18 مليار دولار سنة 2001 ، لتعرف أعلى سقف لها سنة2003 ب 23.84مليار دولار حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28,9 دولار
- أما الصادرات من غير المحروقات فقد عرفت استقرار خلال الفترة 1999–2000 بمتوسط556 مليون دولار
- كما اتسمت الواردات بزيادات مستمرة في هذه المرحلة، وعرفت أكبر زيادة ب26,66 سنة 2000 ، لتنتقل من 12 مليار دولار إلى 13,32 مليار دولار سنة 2003 . ويعود السبب إلى

– ارتفاع أسعار المنتوجات الأوربية لتحسن سعر صرف الأورو أمام الدولار ب 20 % سنة2003 حيث يشكل الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للواردات الجزائرية.

– نمو الواردات من سلع التجهيز لارتفاع معدل النمو الاقتصادي (% 6,8) .

– تحسن معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

❖ تطور رصيد حساب رأس المال:

وبالعكس حساب رأس المال استمر في عجزه لكن بمقدار أقل من السنوات السابقة، حيث سجل عجزا أقل من مليار خلال 2000 2001-، وهذا راجع للنمو النسبي للاستثمارات المباشرة خاصة في قطاع المحروقات ، وكذا تطورها في قطاع الاتصالات قاربت هذه الاستثمارات الصافية المليار دولار[1]

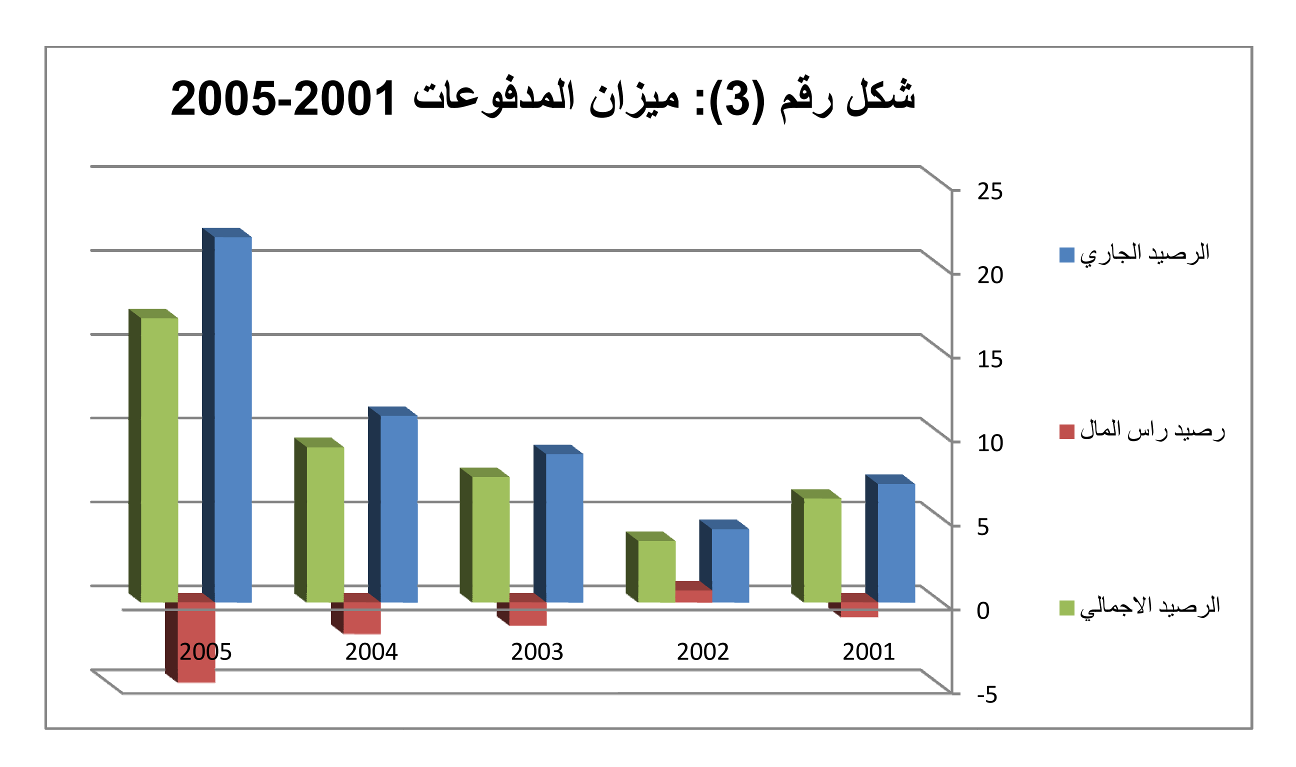
❖ تطور رصيد الميزان الكلي:

لقد تحسن ميزان المدفوعات كثيرا خلال هذه الفترة و سجل فائضا طيلة السنوات الخمسة رغم الرصيد السالب لميزان رأس المال، عرف القطاع الخارجي في هذه الفترة حيوية كبيرة في ميزان المدفوعات حقق على طولها رصيدا إيجابيا، دعم برصيد من احتياطات الصرف، التي وصلت إلى 43,1 مليار دولار نهاية 2004، وحوالي 46 مليار دولار في نهاية ماي 2005 ، وهو ما يمثل ثلاث سنوات من الواردات.

---

[1] - Rapport 2002 de la banque d’Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, juin 2003, p 33

هذا الارتياح المالي أدى إلى استقرار في المديونية الخارجية، خاصة مع إبداء الجزائر لرغبتها في التسديد المسبق لمديونيتها الخارجية، وشروعها في اتصالات مع الدول الدائنة الكبرى، لتسديد).ديونها قبل الآجال المتفق عليها.



SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D’ALGERIE STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENT, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006

من الشكل (3) نلاحظ إن ميزان في تحسن مستمر من سنة 2001 إلى سنة 2005 ما عدى سنة 2002 أين تراجع قليلا ثم بدا بالتحسن تدريجيا، فأداءه يعتبر جيدا خلافا لما عرفه خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الرابع:وضعية ميزان المدفوعات خلال مرحلة دعم النمو2005–2009

بعد برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 ومواصلة لعملية التنمية التي انتهجتها الجزائر بعد إصلاحات التسعينيات. والتزاما من السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة و تكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، حيث تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها بعد انتخابات 2004 من اجل تحضير برنامج تنموي عرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو.

المطلب الأول: بالبرنامج التكميلي لدعم النمو.

تم اعتماد برنامج خماسي خلال الفترة 205–2009 و يقدر بستين مليار دولار أمريكي

1/ المجالات الرئيسية التي يشملها البرنامج التكميلي لدعم النمو2004–2009.

تتمثل أهم المجالات التي يشملها هذا البرنامج في ما يلي[1]:

– تحسين ظروف المعيشة.

– تطوير المنشآت القاعدية.

– دعم النمو الاقتصادي.

– تحديث الخدمة العمومية

– ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

غير أن المحوريين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما على التوالي 45.4 و 40.5 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين.

و فضلا عن قطاع التربية، يشمل البرنامج على:

- السكن (مليون مسكن)

[1] -مصالح رئاسة الجمهورية ،مكونات برنامج دعم النمو الاقتصادي2005-2009.

- الصحة (إنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة على الخصوص)
- الماء (إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب و تطهير 1150 بئر)
- توزيع الغاز (965000 منزل) و الكهرباء (397700 منزل).

كما تم الشروع في مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية منها:

✓ قطاع النقل:

- تحديث السكة الحديدية للشمال 1220 كلم.
- كهربة السكك الموجودة 2000 كلم.
- تجهيز مترو العاصمة و دراسة إمكانية امتداده
- إنجاز سكك الترامودي في المدن الكبيرة
- إنجاز ثلاثة مطارات

✓ قطاع الأشغال العمومية

- إنجاز الطريق السريع شرق–غرب 1213 كلم.
- تحسين شبكة الطرق 6000 كلم.
- إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن
- تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ

✓ قطاع المياه

- إنجاز ثمانية سدود
- إنجاز ثماني محطات لنقل المياه
- إنجاز و تجديد عشرين محطة لتطهير المياه
- إنجاز 350 حوض

2/البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب

يعني هذا البرنامج، الذي تم إعداده وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية، الولايات العشرة التالية : أدرار و الأغواط وبسكرة وبشار تامنراست وورقلة وإيليزي والوادي وغرداية .

وعلاوة على غلاف مالي يفوق 250 مليار د.ج. مخصص لهذا البرنامج، تمت إضافة قسط أول قيمته 50 مليار د.ج. لإنجاز مشروع نقل الماء الشروب على مسافة تزيد عن 700 كلم، من المياه الجوفية الوفيرة الموجودة في منطقة عين صالح نحو مدينة تامنراست وناحيته، كما تم رصد غلاف قدره 50 مليار د.ج. لإنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار تجنيب هذا الحقل البترولي المخاطر الكبرى، ومن ثمة يصبح مجموع الغلاف المقرر في إطار البرنامج الخاص لتنمية الجنوب 377 مليار دج.

2-1/ أزيد من 296 مليار د.ج. لتحسين ظروف المعيشة، من بينها[1]:

- 110 مليار د.ج. لإنــجاز 60 ألف مسكن إضافي.
- 20 مليار د ج لربط الــبيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء.
- 80 مليار د.ج. للــموارد الــمائية.
- 7 ملايير د.ج. للتعليم العالي وبالخصوص لإنجاز 10 آلاف مقعد بيداغوجي إضافي و 500 7 سرير للإيواء.
- 12 مليار د.ج. للتربية الوطنية لإنجاز 14 ثانوية و50 مدرسة أساسية و497 قسم و 202 مطعم مدرسي و 372 مرفق رياضي.
- 3 مليار د.ج. للتكوين المهني من أجل إنجاز 11 مركز تكوين و10 ملحقات و داخليات.
- 15 مليار د.ج. للرعاية الصحية، موجهة لبناء 9 مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين جامعيتين و20 وحدة خفيفة للعلاج و13 مركز متخصص .
- 6 ملايير د.ج. لقطاع الشبيبة والرياضة لإنجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و16 مركب رياضي جواري و11 مسبح و20 حوض للسباحة.
- 19 مليار د.ج. برسم البرامج البلدية للتنمية.
- 9 ملايير د.ج. برسم تعزيز منظومات ترقية التشغيل،

[1] - مصالح رئاسة الجمهورية، مكونات برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرنامج التكميلي لولايات الجنوب. 2005-2009.

- 3 ملايير د.ج. لقطاع الثقافة لإنجاز 19 مكتبة ومسرحين اثنين ومتحف ومعهد للموسيقى.
- 2.5 مليار د.ج. لــحماية البيئة.

2-2/ قرابة 74 مليار دج مرصودة للتنــمية الاقتصادية من بينها:

- أزيد من 47 مليار د.ج لتطوير و تعزيز شبكة الطرقات.
- أزيد من 2 مليار د.ج لقطاع النقل.
- أزيد من 17 مليار د.ج لقطاع الفلاحة.
- أزيد من 2 مليار د.ج. لتنمية المناطق الصناعية و الأنشطة.
- أزيد من مليار د.ج. لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و الــمتوسطة و الصناعات التقليدية و السياحة.
- 3 ملايير د.ج. لتخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الفلاحة.

2-3/ قرابة 20 مليار د.ج موجهة لتحسين وسائل الإدارة وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة.

يجدر التذكير بأن هذا البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب العشر التي تمثل أزيد من 80 % من التراب الوطني ، يأتي ليضاف إلى اعتمادات تفوق 300 مليار د.ج. ، سبق و أن رصدت لصالح هذه الولايات بالذات في إطار البرنامج الــخماسي (2005 – 2009)، لدعم النمو[1].

و من جانب آخر، أوعز رئيس الــجمهورية إلى الــحكومة بتنفيذ قرار وضع نظام ترخيصي لــمزايا قانون الاستثمارات، بالنسبة للاستثمارات في الــمؤسسات الصغيرة و الــمتوسطة والفلاحة التي ستنـــجز عبر ولايات الــجنوب العشرة.

كما استند رئيس الــجمهورية إلى تخفيض نسب الفوائد بخصوص الاستثمار في الــمؤسسات الصغيرة والــمتوسطة ، الذي تــم تقريره مؤخرا بــموجب قانون الــمالية ، آمرا الــحكومة بأن تــمنح في هذا الإطار أقصى تخفيض من 150 نقطة على فوائد القروض البنكية الــموجهة للاستثمارات (خارج الــمحروقات و الــمناجم) عبر ولايات الــجنوب العشرة.

[1] -مصالح رئاسة الجمهورية ،البرنامج الـخماسي 2005 - 2009 ، لدعم النمو.

جدول رقم (17) توزيع استثمارات برنامج دعم النمو 2004–2009.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها :	1.908,5	45
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,0	
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127,0	
الشباب و الرياضة	60,0	
الثقافة	16,0	
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0	
أعمال التضامن الوطني	95,0	
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1	
إنجاز منشآت للعبادة	10,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	
برامج بلدية للتنمية	200,0	
تنمية مناطق الجنوب	100,0	
تنمية مناطق الهضاب العليا.	150,00	
ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها :	1.703,1	40,5
قطاع النقل	700,0	
قطاع الأشغال العمومية	600,0	

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005–2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7

تابع الجدول رقم (22) توزيع استثمارات برنامج دعم النمو 2004–2009

قطاع تهيئة الإقليم	10,15	
ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2	8
الفلاحة و التنمية الريفية	300,0	
الصناعة	13,5	
الصيد البحري	12,0	
ترقية الاستثمار	4,5	
السياحة	3,2	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4,0	
رابعا : تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	48
العدالة	34,0	
الداخلية	64,0	
المالية	65,0	
التجارة	2,0	
البريد و التكنولوجيا الجديد للإعلام و الاتصال	16,3	
قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
خامسا : برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1,1
المجموع البرامج الخماسي 2005–2009	**4.202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005–2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال مرحلة دعم النمو الاقتصادي:

شهدت مرحلة دعم النمو الاقتصادي حلة يمكن وصفها بالجيدة فيما يخص قطاع التجارة الخارجية، وهو ما كان له الاثر الايجابي على حالة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال هذه المرحلة ،والجدول التالي يوضح تطورات ميزان المدفوعات من 2006 إلى سنة 2010.

جدول رقم (18):تطور ميزن المدفوعات خلال الفترة 2006−2010 / الوحدة:مليار دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	الثلاثي الاول 2010
رصيد حساب العمليات الجارية	21.72	28.95	30.54	34.45	0.41	3,22
الميزان التجاري	26.81	34.06	34.24	40.60	7.78	4,27
الصادرات FOB	46.38	54.74	60.59	78.59	45.18	13,61
المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	13,32
صادرات اخرى	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77	0,29
الواردات	−19.57	−20.68	−26.35	−37.99	−37.40	-9,35
خدمات صافية لغير العوامل	−2.16	−2.20	−4.09	−7.59	−8.69	-1,66
دائن	2.46	2.58	2.84	3.49	2.99	1,35
مدين	−4.62	−4.78	−6.93	−11.08	−11.68	-3,01
دخل العوامل الصافي	−4.92	−4.52	−1.83	−1.34	−1.31	0,06
دائن	1.44	2.42	3.81	5.13	4.74	1,21
مدين	−6.36	−6.94	−5.64	−6.47	−6.05	-1,41
دفع الفوائد	−1.01	−0.76	−0.23	−0.19	−0.17	-0,02
اخرى	−5.35	−6.18	−5.441	−6.28	−5.88	-1,13
تحويلات صافية	1.99	1.61	2.22	2.78	2.63	0,56
رصيد حساب راس المال	−4.78	−11.22	−0.99	2.54	3.45	-0,50
استثمارات مباشرة صافية	1.02	1.76	1.37	2.33	2.54	0,42
راس المال الرسمي الصافي	−2.97	−11.89	−0.77	−0.43	2.19	-0,03
مسحوبات	1.41	0.98	0.51	0.84	−0.89	0,05
استهلاك القروض	−4.38	−12.87	−1.28	−1.27	00.00	-0,08
قروض قصيرة الاجل،السهو	−2.83	−1.08	−1.59	0.64	−0.39	-0,90
الرصيد الاجمالي	+16.94	+17.73	+29.55	+36.99	+3.86	+2,72

المصدر:− النشرة الإحصائية لبنك الجزائر،جويلية 2009

− النشرية الثلاثية رقم 11 سبتمبر 2010

❖ **تطور رصيد العمليات الجارية.**

يبين الجدول السابق أن ميزان العمليات الجارية قد سجل رصيدا موجبا متزايدا خلال السنوات 2006، 2007، 2008، حيث قدر الفائض ب28.95 مليار دولار سنة 2006،ثم انتقل إلى 30.54 مليار دولار ثم 34.45 مليار دولار خلال سنتي 2007 ،2008 على التوالي ،

بغض النظر عن القفزة في واردات السلع والخدمات، سجلت سنة 2008 فائضا في الحساب الجاري الخارجي فاق 20% من إجمالي الناتج الداخلي. وفي سنة 2009 تراجع هذا الفائض بشكل كبير إلى ما قيمته 0.41 مليار دولار ،وحقق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2010 فائضا قدره 3.22 مليار دولار .

ويرجع الفضل في تحقيق الفائض الكبير خلال السنوات 2006، 2007، 2008، إلى تحسن وضعية الميزان التجاري نتيجة لارتفاع الكبير لأسعار النفط في العالم.والجدول التالي يوضح تطورات الميزان التجاري مقارنة بأسعار البترول خلال هذه الفترة.

جدول رقم (19) تطورات الميزان التجاري وأسعار البترول من 2006-2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010(الثلاثي الاول)
الميزان التجاري	26.81	34.06	34.24	40.60	7.78	4,27
الصادرات FOB	46.38	54.74	60.59	78.59	45.18	13,61
المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	13,32
صادرات اخرى	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77	0,29
الواردات	-19.57	-20.68	-26.35	-37.99	-37.40	-9,35
سعر البترول بالدولار الامريكي	54.64	54.33	74.44	99.97	62.25	80.72

المصدر: - النشرة الإحصائية لبنك الجزائر،جويلية 2009

- النشرية الثلاثية رقم 11 سبتمبر 2010

من الجدول (19) نلاحظ أن الجزائر قد حققت سنة 2006 فائضا تجاريا بقيمة 34.06 مليار دولار بزيادة 07.24 % مقارنة بسنة 2005 وذلك لارتفاع الصادرات التي بلغت 52.82 مليار دولار في سنة

2006 أي بارتفاع 14.83 % عن سنة 2005 في حين وصلت الواردات 21 مليار دولار بزيادة مئوية قدرها 3.18 % عن سنة 2005[1]

وقد ارتفع هذا الفائض سنة 2008 إلى 40.60 مليار دولار أين ارتفعت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بعدما كانت سنة 2007 في حدود 59.61 مليار دولار مستفيدة من ارتفاع سعر الخامات إلى 99.97 دولار.

أما في سنة 2009 فقد تراجع الفائض بشكل كبير إلى ما قيمته 7.78 مليار دولار حيث تراجعت صادرات المحروقات إلى 44.71 مليار دولار متأثرة بتراجع أسعار النفط إلى 62.5 دولار، وارتفاع الواردات وذلك بسبب :

- ارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية.
- تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2010 فائضا بقيمة 4.27 مليار دولار مقابل 4.68 مليار دولار فقط خلال نفس الفترة من سنة 2009 .
وقد بلغت الصادرات 13,61 مليار دولار و بالنسبة للواردات فقد بلغت مليار دولار 9,35 مليار دولار.

إن هذا التحسن في التجارة الخارجية خلال هذه الفترة من السنة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2009 خاصة إلى ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات بنسبة 26.24 بالمائة بفضل استقرار أسعار الخام و بفضل انخفاض طفيف في واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية بناقص 2.08 بالمائة و المواد نصف المصنعة ب–1.25 بالمائة[2] .

❖ رصيد حساب رأس المال:

دائما ما يكون حساب رأس المال في الجزائر من الأسباب المؤثرة سلبا على ميزان المدفوعات، ومن خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن رصيد حساب رأس المال قد سجل عجزا خلال 2007 ب 11.22– مليار دولار وتناقص هذا العجز إلى 0.99– مليار دولار سنة 2007.ويرجع ذلك إلى:

---
1 التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006.
2 النشرة الاحصائية لبنك الجزائر،جويلية 2009

– تراجع الاستثمارات الأجنبية بفعل الأزمة المالية بداية من 2007.

– تحويل الارباح من طرف المستثمرين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

وإذا كان ميزان المدفوعات الجارية قد تعرض لصدمة خارجية ذات صلة بانخفاض أسعار المحروقات، في الثلاثي الرابع من سنة 2008، فقد تميزت سنة 2008 أيضا بتوازن ميزان رأس المال، يتعلق الأمر بأداء معتبر جدا في هذا الظرف الحالي المتميز بأزمة مالية دولية خطيرة، حيث يعبر عدد متزايد من الدول الناشئة والدول النامية عن حاجات هامة للتمويلات الخارجية، ظهرت وتغذت بفعل وضعية الصدمة الخارجية المفاجئة (صدمة مفاجئة تأتت من التدهور الواضح في وضعية المصارف الدولية والأسواق المالية)[1]، حيث سجل 2.54 مليار دولار سنة 2008 ثم 3.45 مليار دولار سنة 2009 وهي قيم لم يسجلها حساب راس المال قبل سنة 2008.

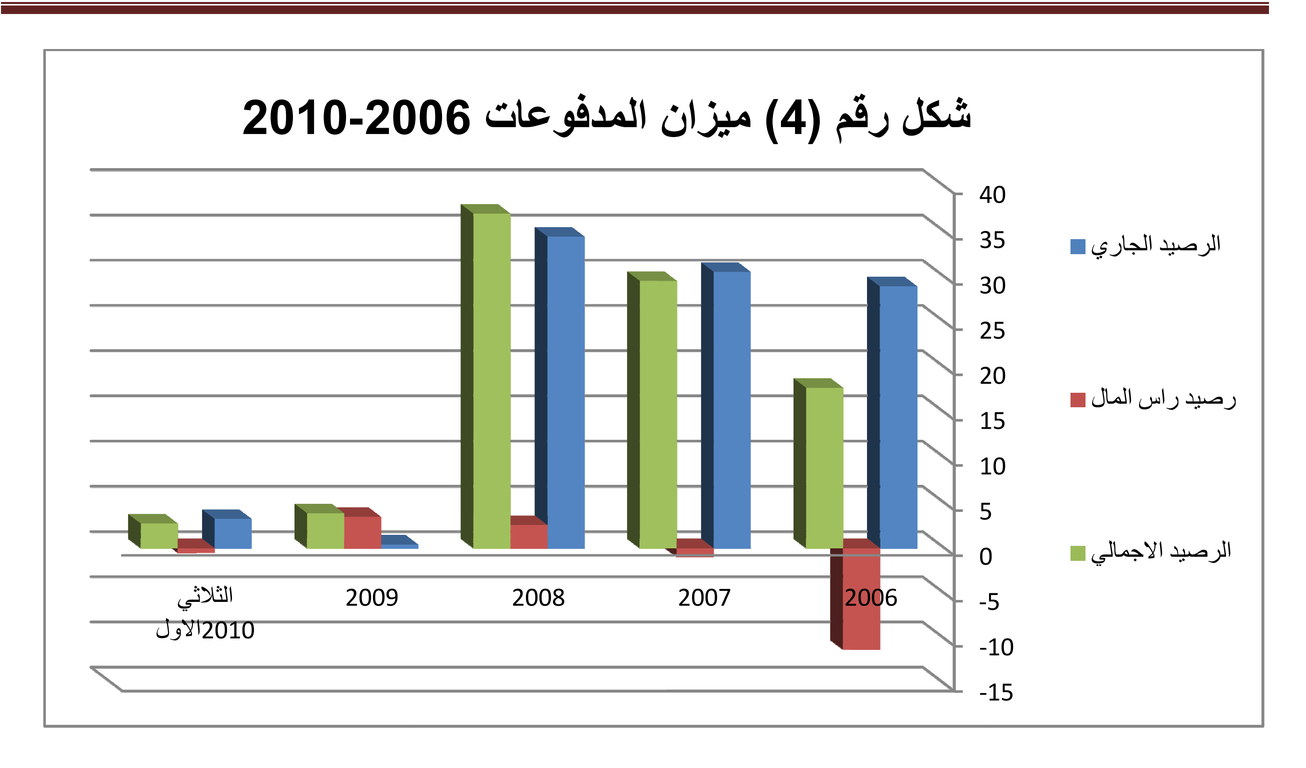
❖ **الميزان الكلي:**

ما يلاحظ خلال هذه الفترة أن ميزان المدفوعات حقق أرقاما جيدة لم تكن متوقعة حيث سجل فائضا قدره 17.73 مليار دولار سنة 2006 وارتفع هذا الفائض غالى 29.55 مليار دولار سنة 2007 ثم 39.99 مليار دولار سنة 2008، وتراجع هذا الفائض بشكل كبير إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009 ثم 2.72 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2010.[2] والشكل (4) يوضح ذلك.

[1] - تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني،اكتوبر 2008

[2] -النشرة الاحصائية لبنك الجزائر ،افريل 2010.

- النشرية الثلاثية رقم 11 سبتمبر 2010



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر: النشرية الثلاثية رقم 11 سبتمبر 2010

- rapport 2009 : évolution economique et monétaire en Algérie; juillet 2010.

من خلال الشكل السابق نلاحظ إن ميزان المدفوعات تراجع لشكل كبير خلال سنة 2009 والثلاثي الأول من سنة 2010 بعدما حقق اكبر رصيد له سنة 2008 بـــ 36.99 مليار دولار، والسبب الأكثر تأثيرا في ارتفاع وتراجع ميزان المدفوعات هو سعر برميل البترول في الأسواق الدولية بفعل الأزمة المالية العالمية التي تسببت أيضا في إفلاس العديد من الشركات والبنوك العالمية وهو ما ادى إلى تراجع معدلات النمو في البلدان المتقدمة .

خلاصة واستنتاجات:

من خلال دراسة هذا الفصل تستخلص ما يلي:

– الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كانت على مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التثبيت الاقتصادي من 1989 –1994 ، ومرحلة التعديل الهيكلي من سنة 1995 –1998

– إن برنامج الإصلاح تعتمد على المزج بين السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية، من اجل معالجة اختلال ميزان المدفوعات و خفض عجز الميزانية، وخفض معدلات التضخم.

– إن سياسة تحرير التجارة الخارجية والتخفيض من قيمة الدينار لم يكن لها الأثر الكافي في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري الذي سجل عجزا طيلة فترة الإصلاحات ماعدا سنة 1997 أين سجل فائضا.

–إن حساب راس المال دائما ما يكون سببا رئيسي من أسباب العجز في ميزان المدفوعات

– إن مرحلة ما بعد الإصلاحات من سنة 2000الى غاية سنة 2010 شهدت تطور ملحوظ في ميزان المدفوعات حيث سجل فائضا طيلة السنوات العشرة.

– يعود الفضل في تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات بعد الإصلاحات إلى تحسن ميزان العمليات الجارية بسبب التحسن المسجل في الميزان التجاري الذي استفاد من ارتفاع أسعار البترول.

– إن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط أساسا بتحسن أسعار البترول.

– إن برنا مج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو كلن لهما اثر ايجابي على التنمية بصفة عامة في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

عندما بدأت الجزائر بصياغة توجهاتها التنموية أرادت أن تجعل من طريقتها في التنمية التي تعتمد التخطيط ذات بعد شمولي ، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معا، فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في البلد، لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية. حيث تركز محورها الرئيسي على إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط و الغاز، وبدأت الجزائر بترقية قطاع المحروقات الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها ما تحتاج اليد من عملة صعبة تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى و هو ما تفسره المبالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية، لكن و بانخفاض أسعار البترول راجعت الجزائر إستراتيجيتها، و قامت بتطوير قطاعات أخرى كالسكن، الفلاحة، البناء و الخدمات و هذا بهدف تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، و دفع عجلة التنمية.

في نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية، ارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونية الخارجية، و أصبح من الضروري عليها أن تقوم بتغيير جذري لتوجهها الاقتصادي و هو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي. فلجأت في البداية إلى إعادة الهيكلة العضوية، أي إعادة تقسيم المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم أكثر تخصصا، لكن هذه المؤسسات كانت تعاني من مشاكل عويصة مما استدعى إلى إعادة الهيكلة المالية، و في كل مرة لم تنجح هذه السياسات في تحقيق الكفاءة و النمو الاقتصادي، و باشتداد الأزمة الاقتصادية و الظروف العالمية المساندة لها خلال سنة 1988، قررت السلطات العمومية التوجه إلى المؤسسات الدولية للبدء في مرحلة إصلاح أخرى. و بعد جولة المفاوضات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حصلت الجزائر على مساعدة الصندوق، وذلك عن طرق توقيع ثلاث اتفاقات في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي (1989-1994)، بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

الخاتمة العامة

إن أهم ما تضمنته هذه البرامج الإصلاحية من اجل الوصول إلى الاستقرار وتحقيق التوازنات الخارجية هو تحرير التجارة الخارجية و أسعار الصرف، رفع الدعم عن الأسعار، وكذلك خوصصة المؤسسات العمومية.

بعد الأخذ ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي و الانتهاء من الإصلاحات خلال الفترة(1989-1998)، وكدعم للإصلاحات الاقتصادية واصلت الجزائر عمليات التنمية بمخططين تنمويين كبيرين وهما مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ومخطط دعم النمو (2005- 2009).

نتائج اختبار الفرضيات:

- الإصلاحات الاقتصادية في سنوات التسعينيات لم تساهم في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- سياسة تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف لم يكن لها الأثر المهم على ميزان المدفوعات
- ميزان المدفوعات الجزائري سجل فائضا مهم نتيجة تحسن العمليات الجارية

نتائج عامة:

من خلال دراسة الفصول الثلاثة السابق استخلصنا ما يلي:

1- إن نتائج مرحلة التنمية من خلال المخططات لم تكن في مستوى الطموحات والاستثمارات المنجزة.

2- فشل الإصلاحات الذاتية خلال الثمانينيات في معالجة الاختلالات والتصدي لازمة انخفاض أسعار البترول.

3 - الإصلاحات الاقتصادية في سنوات التسعينيات لم تساهم في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

4- سياسة تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف لم يكن لها الأثر المهم على ميزان المدفوعات.

5- الميزان التجاري يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات.

6- كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو نتائج جد ايجابية في ما يخص تطوير البنية التحتية في الجزائر.

7- شهد ميزان المدفوعات تحسنا مهم خلال العشر سنوات الأخيرة.

8- تحسن ميزان المدفوعات الجزائري مرتبط بتحسن أسعار البترول.

9-الاقتصادي الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات.

اقتراحات وتوصيات:

من خلال الدراسة والنتائج السابقة ومن اجل معالجة وتحسين أداء ميزان المدفوعات في الجزائر يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية.

1- تسهيل دخول راس المال الأجنبي من خلال تشجيع الاستمارات الأجنبية المباشرة.

2- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة كالقطاع الفلاحي والصناعي

3- إصلاح القطاع الزراعي والعمل على التقليص من فاتورة استراد المواد الغذائية.

4-العمل على تطوير القطاع السياحي من اجل ان يكون القطاع البديل للمحروقات.

5- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات

افاق البحث:

تناولنا في هذا البحث الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، التي اعتمدت على بعض السياسات الاقتصادية الهادفة إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دون التعمق في كيفية تأثير هذه السياسات على مختلف مكونات ميزان المدفوعات.وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر السياسات الاقتصادية النقدية والمالية على ميزان المدفوعات؟

قائمة الجداول

الجداول

قائمة الأشكال

الاشكال

قائمة المراجع

المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية:

1/الكتب

- الفار إبراهيم، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ،دار النهضة العربية، القاهرة،1991
- الهادي خالدي. المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. دار هومة 1996
- أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- حنفي محمد ناضم،الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية،القاهرة 1992.
- زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, الدار الجامعية للطباعة والنسر,2000.
- زكي رمزي, التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، بيروت، 1996.
- سميرة أيوب, صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ,دراسة تحليلية تقييمية,مركز الإسكندرية للكتاب,الإسكندرية,2000
- صفوت عبد السلام عوض الله,السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرهما على علاج الاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية,دار النهضة العربية,القاهرة.1993
- صلاح الدين حسن السيسي, قضايا اقتصادية معاصرة,دراسة تطبيقية,دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع,القاهرة,2002.
- ضياء مجيد الموسوي,الخوصصة والتصحيحات الهيكلية,أراء واتجاهات,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر 1995
- عفيفي حاتم سامي ،دراسات في الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 1998.
- عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001
- عادل احمد حشيش،أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1998
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان،2001
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية ن الإسكندرية ،2002
- محمد الناشد،التجارة الخارجية والداخلية:ماهيتها وتخطيطها،منشورات جامعة 1988.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

المراجع

- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993
- مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2009 عمان–الأردن
- ماري فرانس ليريتو, الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث,ترجمة: د هشام متولي.دار طلاس للدراسات والترجمة,1993
- محمود يونس, اقتصاديات دولية, الدار الجامعة.99\2000
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإشعاع الفنية،الإسكندرية،1999
- ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي,(حالة مصر العربية),من منشورات اتحاد الكتاب العرب
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

2/ المجلات والتقارير

- بن سمينة عزيزة، الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2006
- كمال رزيق ، بوزعرور عمار ، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر " الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية ".
- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية،العدد2،صندوق النقد العربي 2002، ابو ظبي
- بطاهر علي , "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ،جامعة سطيف، ص ص181–182.
- بلقاسم العباس,التثبيت والتصحيح الهيكلي,مجلة جسر التنمية,العدد31,المعهد العربي للتخطيط,الكويت ,ماي 2004
- دليل ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، الطبعة الخامسة، 1993
- الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية للعالم 1988 نيويورك.
- مجلة التنمية الصناعية العربية عدد 21/22 المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، 1989.
- زكي رمزي:التاريخ النقدي للتخلف: سلسلة عالم المعرفة رقم 118. الكويت 1987.

المراجع

- التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1990.
- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،1998.
- الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006.
- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، جويلية 2009
- النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 11 سبتمبر 2010
- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر،افريل 2010.
- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989
- قانون 88– 02 المؤرخ في 12 جانفي سنة 1988 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
- قانون 90– 10 المؤرخ في 14 افريل سنة 1990 الخاص بالقرض والنقد
- مصالح رئيس الحكومة ، مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.
- مصالح رئاسة الجمهورية ،مكونات برنامج دعم النمو الاقتصادي2005–2009. http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm
- مصالح رئاسة الجمهورية البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب

http ://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

3/الرسائل والأطروحات:

- محمد راتول,سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي,تجربة الجزائر,أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر.2000.
- د .عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية –حالة الجزائر –أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2002

- نور الدين اعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهـــا بالدول النامية،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر2002
- جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر89–2000 ،جامعة الجزائر،2002 عمروش الشريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،2005 .
- العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة1990–2000 ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2002/2001.
- كبير سمية، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الاصلاحات ،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2002/2001.

ثانيا:المرجع بالغة الأجنبية:

Ouvrages

- Abd el hamid brahimi, l'économie algérienne, OPU, Alger, 1991
- Antoine Parent, Balance des paiements, et Politique Economiques, Nathan, France 1696
- Brahim Guendouzi, Relation Economiques Internationales, Elmaarifa, Alger, 1998
- Benissad Hocine, Algérie restructuration et reformes économiques, Algèrie, o p u, 1994.
- Benissad Hocine, l'ajustement structurel :l'expérience du Maghreb, Algerie:opu, 1999.
- Pierre-HUBERT.B et Armand-Denis SCHOR , La dévaluation. Que sais-je ?, 3eme édition, Edition Boucheme, ALGER, 1993,
- Philippe d’Arvisenet, et Jean Pièrre Petit, Echanges et Finances internationales, les Acteurs, Banque Éditeur, paris, 1997
- Samuelson Alain, Economie International Contemporaine, OPU, Alger ,1993

Rapports et revues:

- Pierre JACQUEMOT: Rôle du taux de change dans l’ajustement d’une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N° 118, Avril/Juin 1989
- Bulletin statistique de la banque d’algerie ;statistiques de la balance des paiement, 1992 – 2005 Hors Série – Juin2006
- Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003
- Office national des statistiques rétrospectives 1970/1996(Algérie, 1997)
- Rapport 2009 : évolution économique et monétaire en Algérie; juillet 2010
- Secrétariat d'état au plan- Bilan provisoire des investissements du plan triennal, 1967- 1979, juillet 1970

الفهرس

فهرس المحتويات	